الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **٦٩**
الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الترحّم على ضحايا التفجيرات في الجزائر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لحكومة الجزائر وشعبها عن عميق أسف الجمعية العامة للحوادث الأليمة التي استهدفت مبنى الأمم المتحدة في مدينة الجزائر بالأمس. ونتقدم بأصدق التعازي والمواساة أيضا لأسر موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا أو أصيبوا نتيجة لهذه التفجيرات.

وأدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام دقيقة من الصمت للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى رسالة موجهة بالفيديو من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، وهو حاليا في بالي، بإندونيسيا.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يوشك الليل أن ينتصف هنا في بالي، ولكني أجد لزاما علي في إلحاح شديد أن أخاطب الجمعية العامة في أعقاب الاعتداء الإرهابي على مكاتب الأمم المتحدة في الجزائر.

ولا يمكن للكلمات أن تعبّر عما يخالجني من مشاعر الصدمة والغضب. لقد كانت هذه ضربة دنيئة موجهة ضد أفراد يعملون لخدمة أرفع المثل العليا للإنسانية تحت راية الأمم المتحدة. وقد قالها أحد رؤساء الحكومات الذين تكلموا اليوم في بالي بوضوح: إن من يخدمون الأمم المتحدة يخدموننا جميعا، ومن ثم فقد كان هذا اعتداء علينا جميعا.

إننا ما زلنا نحصي القتلى ونرعى الجرحى ونبحث عن المفقودين، ليس من موظفينا في الأمم المتحدة فحسب، وإنما من الجزائريين الأبرياء أيضا. لكم ينفطر قلبي على الضحايا. ولا يمكن لتضحياتهم، بل لا يجب لها، أن تُنسى.

لقد تحدثت مساء اليوم إلى الرئيس بوتفليقة، لأعرب له عن أصدق تعازيّ لشعب الجزائر وعائلات الضحايا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وطلبت إلى الرئيس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة.

وطلبت كذلك إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد كمال درويش، ومسؤولين كبار آخرين، أن يتوجهوا فورا إلى الجزائر. وسيقرر هؤلاء أفضل الطرق لمساعدة المصابين في الاعتداء وأسرهم. إن أمن موظفي الأمم المتحدة ورفاهم أمر جوهري. وسنتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان سلامتهم في الجزائر وغيرها من الأماكن، بادئين بإجراء استعراض فوري لاحتياطاتنا وسياساتنا الأمنية.

وكلنا نذكر الاعتداء على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. لقد أودى بحياة عدد من خيرة موظفينا وألمعهم، بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو والعديد من العراقيين. وقد اتخذنا تدابير كثيرة منذ ذلك الحين لتعزيز أمن موظفينا ومقراتنا حول العالم.

ويواصل رجالنا ونساؤنا الشجعان في الوقت ذاته القيام بأعمالهم الشاقة والخطيرة. وكانت رسالتنا وما زالت تتمثل دائما في مد يد العون لمن هم في مسيس الحاجة إليه. ولن يحول هجوم بغداد بيننا وبين القيام بذلك. وكذلك لن يمنعنا منه هذا الهجوم الأخير. ولا ينتظر زملاؤنا في الجزائر منا ما هو دون ذلك.

ولدينا اليوم في الجزائر تذكار قبيح آخر بأن الإرهاب لم يزل آفة عصرنا. ولا بد أن يلزم المجتمع الدولي جانب الحزم في معارضته لمن يعتدون على الأبرياء والضعفاء وعلى الذين لا يبتغون سوى مساعدتهم، مثل الأمم المتحدة. وبصفتي الأمين العام، أود أن أؤكد لأعضاء هذه الهيئة أني سأواصل العمل إلى جانبهم في مواجهة هذا الخطر المائل على الدوام.

فتحيةً لرجالنا ونسائنا الشجعان. ولنعلم أن هذا الهجوم على الأمم المتحدة هو هجوم علينا جميعا وعلى مثلنا العليا. وأدعو هذه الجمعية العامة إلى توحيد الصفوف. فعلينا جميعا أن ندين هذا الفعل، تماما كما أن علينا أن نتضافر في العمل على تقديم مرتكبيه الأشرار للعدالة.

الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/L.259)

مشروع قرار (A/62/L.31)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة السعادة السيدة كارمن أليسيا مالدونادو دي وينييه، وزيرة الشؤون الاجتماعية في غواتيمالا.

السيدة دي وينييه (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يشرف وفد غواتيمالا أن يخاطب هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي نسعى فيه لهدف مشترك هو كفالة المصالح العليا للأطفال والتصدي للتقلبات التي لا بد لنا جميعا من تحملها في الإعداد لعالم أفضل من أجلهم.

ونشكر الأمين العام على إعداده التقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن. ذلك أن كل هذا التقدم يتسم بقيمة رفيعة للغاية. وتسعى جميع البلدان لتحقيق نتائج وتعد الخطط والبرامج استنادا إلى ثروتها الثقافية الخاصة، لمعاملة الأولاد والبنات على قدم المساواة.

إن غواتيمالا بلد فتيّ، وشأنها شأن جميع البلدان المماثلة، لديها مشاكلها الخاصة، إذ أن أكثر من ٥٠ في المائة من سكانها أطفال وشباب دون سن الخامسة والعشرين من

العمر، بينهم نحو ٥ ملايين دون سنّ الخامسة. وتلك الفئة هي رأسمالنا البشري، ولهذا تتركز جهودنا الآن على التنمية الشاملة لأولئك الأطفال.

وامتثالاً للالتزامات المتعهَّد بها في خطة العمل، لتهيئة الظروف المواتية لإيجاد عالم يمكن للأطفال والشباب أن يترعرعوا فيه بكرامة، شرعنا في اتخاذ عدد من التدابير التي نرى أنها تشكل تقدماً في مجالات مختلفة، وها نحن نتشاطرها مع الجمعية العامة اليوم.

لقد حققت وزارة التربية تغطية كاملة تقريبا في التعليم الابتدائي. وسجّلنا في هذه السنة نسبة ٩٧ في المائة، ونأمل أن نشمل الـ ٣ في المائة الباقية في برامج التعليم الرسمي، وشبه الرسمي وبرامج التعليم عن بعد. ونوفر برامج تقدم بدائل للسجن، تشمل الحرية مع المراقبة والخدمات الاجتماعية وذلك من خلال العمل في إطار الأمانة العامة للرفاه الاجتماعي التابعة للرئيس، ومع الوكالة الوطنية التي تحدد الجهود الوقائية لتعزيز الأسرة والمجتمع، وتنسقها وتشرف عليها، فضلا عن إعادة التأهيل والتكيف الاجتماعي للمراهقين الذين يواجهون ادّعاء جنائيا.

والإجراءات المتخذة تركز على الفرد بوصفه كائناً بشريا كاملا – عقلاً، وقلبا وجسدا. ولا نستطيع أن نتطلع إلى مستقبل يديره جيل غير قادر على التفكير، والإحساس والتصرف. ونحن نبدأ من منطلق أنه يجب علينا أن نصغي إلى ما تقوله لنا قلوب أطفالنا. وعلينا ألا نعالج الجوع الجسدي فحسب، بل الجوع الروحي أيضا.

إننا، في جميع برامجنا، نتعامل مع أطفال لديهم إعاقات جسدية وعقلية مختلفة. وفي جهد مشترك بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المكرسة للأطفال، والمنظمات الدولية، اعتمدنا ونفّذنا، عام ٢٠٠٣، قانوناً بشأن الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين، يقوم على تحقيق أفضل المصالح لهم. وعلى ذلك الأساس، أطلقنا، بدءاً من عام ٢٠٠٤، سياسة عامة لحماية الأطفال والشباب، وخطة عمل تستتبع واجبات على المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وفي سياق تلك الخطة، نجحنا في وضع برامج، كان أحدها بعنوان ''النمو الصحي في البيت''، بقيادة مكتب السيدة الأولى للأشغال العامة. والتغطية الوطنية تصل إلى أبعد مناطق البلد وأضعفها، حيث يتجمع أكبر عدد من السكان الأصليين والمعوزين.

وتجنّد تلك البرامج الأمهات بوصفهنّ مديرات للتنمية في العملية التعليمية، والعناية بالأمومة، والرعاية الصحية وتغذية الأطفال. وتشكل الحملة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولا سيما انتقاله الرأسي من الأم إلى الطفل، موضع اهتمام خاص للدولة. وقد أعددنا ونفّذنا خطة عمل وطنية لكبح ذلك الفيروس. وغواتيمالا المعرّضة للظواهر الطبيعية بسبب مناخها القاسي، أعدت ونفّذت، بالتضافر مع اليونيسيف والمؤسسات الحكومية، كُتيّباً حول كيفية العناية بالأطفال المهمَلين، والذين ليس لديهم رعاية من الراشدين والمعرّضين للمخاطر.

إن العناية بأولئك الذين لا يزالون يعانون أحد الشرور الفظيعة التي تُضر بشبابنا وأطفالنا، هي أيضا مسألة تبعث على القلق العميق. ومن بين الإجراءات المحددة التي اتخذناها لمحاكمة الذين يتاجرون بالأطفال، أننا أنشأنا، للمرة الأولى، مكتباً، في إطار إدارة الادعاء العام في بلدنا، وزارة الشؤون العامة الغواتيمالية، لمواجهة المرتكبين للجرم، ومعالجة ظاهرة التبنّي غير النظامي. وقد أُطلقت خطة استراتيجية لتنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

لقد جعلنا مسألة التبنّي أولوية على مدى السنوات الأربع الماضية. وفي ذلك الصدد، صدّق بلدي على انضمامه

إلى اتفاقية لاهاي لحماية الأطفال والتعاون فيما يتصل بالتبنّي فيما بين البلدان، التي يسري مفعولها في غواتيمالا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويوم الإثنين، ناقش برلمان الأطفال، رمزياً، قانوناً منسجماً مع اتفاقية لاهاي واعتمده؛ وقد أقرّ برلماننا ذلك القانون أمس. وهكذا، فإن أصوات الأطفال الذين يخاطبون ضمائر الراشدين قد سُمعت أخيرا.

سيكون لدينا تغيير للحكومة في ١٤ كانون الثاني/يناير، وقد اقترحت اليونيسيف خارطة طريق للسلطات الجديدة. وغواتيمالا بحاجة إلى الاستمرارية في برامجها لتحقيق الأهداف الإنمائية للالفية. وقد تعلّمنا من تجارب بلدان شقيقة منها شيلي، وكولومبيا، والسلفادور، وإسرائيل، والمكسيك وبيرو، التي قدّمت لنا النصيحة فيما يتعلق بالعديد من برامجنا. فلدينا مهمة مشتركة غير منجَزة؛ وعملنا لم يبدأ إلا قبل قليل.

إننا ملتزمون بتحقيق عالم صالح للأطفال. وغواتيمالا تؤيد الإعلان الذي سيُعتمَد في نهاية هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى. وإذا كنّا نسعى إلى تحقيق أهدافنا، فدعونا نتبع الضوء ولا نفقد طريقنا. دعونا نسمع صخب القلوب البريئة لأطفالنا، ونعمل بنضج الراشدين، وأهم من كل ذلك، بعزمهم. فبالعمل معا، سنحقق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيداليا مونيز، وزيرة الدولة المساعدة للوزير المعنية بالتأهيل في البرتغال، والآنسة ريتا سوبرال، مندوبة الشباب.

السيدة مونيز (البرتغال) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا ومولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

تدين الرئاسة الأوروبية بقوة الهجمات الإرهابية التي وقعت في الجزائر في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وأدت إلى مقتل عدد كبير من الناس وجرح عشرات آخرين. وتعرب الرئاسة الأوروبية عن تعاطفها العميق وتعازيها وتضامنها مع أسر الضحايا.

ومراعاة لضيق الوقت، لن أقرأ بياني بالكامل، ولكن يجري توزيع النسخة الكاملة في القاعة.

قبل خمس سنوات، خاطب شابان يمثلان الشباب الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل برسالة دعت إلى تهيئة ”عالم صالح لنا“، أعدها أكثر من ٤٠٠ طفل من حوالي ١٠٠ بلد، حضروا منتدى الشباب. وقالوا إنهم يريدون عالماً صالحاً لهم لأن العالم الصالح للأطفال عالم صالح للجميع. وقالوا أيضاً، إنهم يتوقعون في ذلك العالم الذي يصلح لهم احترام حقوق الطفل – أي أن تكون للحكومات والكبار اهتمامات حقيقية بتطبيق اتفاقية حقوق الطفل تطبيقا فعّالا على جميع الأطفال.

وبعد نصف عقد، ها نحن نجتمع ثانية هنا لا لنستعرض التقدم الذي حققه العالم في ضمان تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ فحسب، بل لنستعرض أيضاً الصعوبات التي نواجهها في تحقيق هذا الهدف. وهذه مناسبة ممتازة أيضاً لتعزيز التآزر بين جميع المشاركين لإيجاد وسائل تضمن التنفيذ الكامل لخطة العمل ”عالم صالح للأطفال“.

هل تمكنا من تحقيق الرؤية التي حلم بها ممثلو الأطفال قبل خمس سنوات تقريباً؟ كيف يمكننا أن نضمن تحقيق مزيد من التقدم وبسرعة أكبر في إعمال حقوق الطفل؟ وما هي الإنجازات التي يمكن أن نفخر بها والتي ستكون عامل إلهام

لعملنا في المستقبل؟ وما هي الميادين التي يمكن، ويجب، أن نبدي فيها مزيداً من الالتزام وأن نحقق فيها نتائج أفضل؟ وما الذي فعلناه للأطفال؟

لحسن الحظ، لدينا أسباب كثيرة تبرر احتفالنا بالتقدم في إعمال حقوق الطفل والوفاء بالعديد من الوعود التي قطعناها في عام ٢٠٠٢. وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ”عالم صالح للأطفال“ يبيّن التقدم الذي تحقق في ميادين عديدة، مثل تخفيض وفيات الأطفال والأمهات أثناء النفاس، وتخفيض سوء التغذية. وفي الحقيقة، لأول مرة في العصر الحديث، انخفض في عام ٢٠٠٦ عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة إلى أقل من ١٠ ملايين طفل. وحققنا تقدماً أيضاً في ضمان توفير التعليم الابتدائي لجميع الفتيات والأولاد، وحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واقترب العالم أيضاً من القضاء على شلل الأطفال، ويحرز تقدماً سريعاً نحو القضاء على الحصبة.

وأظهرت الدول أيضاً التزاما باتفاقية حقوق الطفل. وهذه الاتفاقية، التي احتفلنا مؤخراً في الذكرى السنوية الثامنة عشرة لاعتمادها، أهم معاهدة عالمية لحقوق الإنسان. فقد أوجدت رؤية جديدة للطفل بوصفه شخصاً يحتاج اهتماماً مميزاً، وليس من ممتلكات والديه أو مخلوقا لا حول له ولا قوة ويستحق الإحسان. وقد لعبت هذه الاتفاقية دوراً رئيسياً وكانت مصدر إلهام على الصعد المحلية والإقليمية والدولية؛ ولذلك، تجسدت رسالتها في دساتير عديدة أو قوانين عديدة لحقوق الطفل، وشجعت أيضاً على سرعة ظهور عدد من المؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الطفل، مثل مكاتب أمناء المظالم الخاصة بالأطفال والمفوضين المعنيين بالأطفال.

وكانت اتفاقية حقوق الطفل أيضاً، على مدى السنوات الخمس الماضية، مصدر إلهام للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية يعترف صراحة بحقوق الطفل ويؤكد الالتزامات باتخاذ إجراءات لتحقيق أفضل مصلحة للأطفال وأخذ آرائهم بالحسبان. وتشير عدة أحكام من معاهدة الاتحاد الأوروبي للإصلاح، التي ستوقع في لشبونة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، إلى حقوق الطفل. والأمر الأهم، أنها تنص في المادة ٣، التي تتناول أهداف الاتحاد الأوروبي، على واجب الاتحاد الأوروبي في حماية حقوق الطفل. وبالنسبة لعلاقة الاتحاد مع العالم، تنص على أن يسهم الاتحاد، من بين أمور أخرى، في حماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الطفل.

وفي أوروبا أيضاً، اعتمدنا في عام ٢٠٠٣ في إطار مجلس أوروبا الاتفاقية المعنية بالاتصال فيما يتعلق بالأطفال، التي تأثرت كثيراً باتفاقية حقوق الطفل وحددت قواعد تتعلق بحاجة الطفل للاتصال لا بكلا والديه فحسب، عندما يكون الطفل منفصلاً عن أحد والديه أو كليهما، بل أيضاً ببعض الأشخاص الآخرين الذين لهم علاقات أسرية مع الطفل. واعتمدنا في عام ٢٠٠٧، في إطار مجلس أوروبا أيضاً، اتفاقية حماية الطفل من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، التي تصنف مختلف أشكال الاعتداءات الجنسية على الأطفال كجنايات، وتحدد تدابير للوقاية وتحدد برامج لدعم الضحايا. وفي عام ٢٠٠٦، استهل مجلس أوروبا برنامجاً مدته ثلاث سنوات، تحت عنوان ”بناء أوروبا للأطفال ومعهم“. والهدف الرئيسي من البرنامج مساعدة جميع صانعي القرارات والمخططين المعنيين على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لحماية حقوق الطفل ومنع العنف ضد الأطفال.

واعتمد الاتحاد الأوروبي يوم أمس مجموعة مبادئ توجيهية لتعزيز وحماية حقوق الطفل تدل على تصميمنا على التقيد، على سبيل الأولوية، في سياستنا الخارجية المتعلقة

بحقوق الإنسان، بتعزيز وحماية جميع حقوق الطفل، آخذين بالحسبان أفضل مصالح الطفل وحقه في الحماية من التمييز وحقه في المشاركة في عمليات صنع القرار، على أساس مبادئ الديمقراطية والمساواة وعدم التمييز والسلام والعدالة الاجتماعية، وعلى أساس عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم جواز تجزئتها واعتماد بعضها على بعض والعلاقات المتبادلة بينها، بما فيها الحق في التنمية. وللتمكين من اتخاذ إجراء مركز، اختار الاتحاد الأوروبي جميع أشكال العنف ضد الأطفال بوصفها الميدان ذا الأولوية واعتمد، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية، استراتيجية تنفيذ لتدابير محددة تُتخذ في هذا الميدان.

ومن دواعي الاحتفال الأخرى التقيد الذي أظهرته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وهما على وجه التحديد البروتوكول بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والبروتوكول بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، ويبلغ الآن عدد الدول الأطراف في كل منهما أكثر من ١٠٠ دولة. ووقعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على هذين البروتوكولين، وصدقت جميعها تقريباً عليهما أو انضمت لكليهما.

فضلاً عن ذلك، قبل نحو أسبوعين تقريباً، طلبت اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة من الأمين العام تعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال. وسيكون للممثل الخاص دور المناصر العالمي البارز والمستقل الذي يعمل على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، ويضمن مشاركة جهات فاعلة معنية رئيسية، بمن في ذلك الأطفال. ونحن ملتزمون بالتعاون مع ممثل الأمين العام الخاص الجديد لبناء عالم لأطفال العالم خالٍ من العنف.

ومع ذلك، فإن من الواضح أننا باستثمارنا في الأطفال نضع الأساس لعالم مهتم، ولا مكان فيه للسلبية واللامبالاة. صحيح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. ولكن الإطار المعياري والأخلاقي للاتفاقية، بالإضافة إلى برنامج العقد الذي اتُفق عليه في الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، وكذلك نتائج استعراض نصف العقد، تشكل جميعها أساساً قوياً للمضي قدماً.

وكما قال الشاعر البرتغالي فرناندو بسوا، ببلاغة: هل توجد صخور في الطريق؟ سأحتفظ بها جميعها، وسأبني بها قلعة يوماً ما.

في البيانات التي ألقتها وفود الأطفال في عام ٢٠٠٢، أبرزت أهمية ضمان مشاركتهم مشاركة فاعلة وكاملة وذات معنى، وتشاطرت رؤية لعالم يشارك فيه الأطفال بفاعلية في صنع القرار على جميع المستويات، وفي تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم جميع المسائل التي تؤثر على حقوق الطفل.

ومن جانبنا، نعلم أن الاتفاقية جعلتنا ننظر إلى الطفل – إلى جميع الأطفال – نظرة مختلفة. وقد عززت الدورة الاستثنائية المعقودة في عام ٢٠٠٢ هذه النزعة، لأن الأطفال تمكنوا من التعبير عن أنفسهم والمشاركة في المناقشة – لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة – بوصفهم وفوداً رسمية. ووجه الكبار في الوفود الحكومية وغير الحكومية بوجهات نظر وآراء وانتقادات الأطفال، وبثنائهم أيضاً. وهذا العام، نكرر هذه التجربة. ونعلم أن الأطفال يُسمِعون أصواتهم على الصعيد الوطني بصورة متزايدة في مدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، وحتى في السياسة الوطنية. ونعلم أننا بتمكين الأطفال من المشاركة نسهم في تنشئة أطفال أقوى، وسيتمكن الأطفال الأقوى من بناء عالم أفضل. بيد أننا بتنشئة أطفال أقوى وإعطائهم الفرصة ليتكلموا، فإننا نُحمِّل أنفسنا أيضاً

مسؤوليات أكبر. الأطفال يعتمدون علينا، وسيظلون يفعلون ذلك. وسيحاسبوننا، ولا يسعنا أن نخيب آمالهم.

وأعتقد أنه قد حان لنا الآن أن نستمع لشبابنا، واستأذنكم، سيدي الرئيس، أن أدع المنصة لممثلة شبابنا، الآنسة ريتا سوبرال، التي ولدت في العام الذي عُقد فيه مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والتي ستخاطب الجمعية أيضاً باسم الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

السيدة سوبرال (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالانكليزية): ولدت في عام ١٩٩٠. وفي ذلك العام، كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، المعقود هنا في هذه القاعة، خطوة كبيرة لإعطاء الأطفال مكاناً مختلفاً في المناقشات الدولية والدفع من أجل تحقيق تقدم في جوانب عديدة من حياتنا. وحدد قادة العالم الغايات، وكان يلزم اتخاذ الإجراءات، وكان العالم يتوقع نتائج.

وبعد اثني عشر عاماً، عندما كرست الجمعية العامة دورة استثنائية لنا، اجتمعت هنا في نيويورك أيضاً مجموعة مكونة من ٤٠٠ طفل وشاب من جميع أنحاء العالم لمناقشة قضايا هامة وتمرير رسالة للكبار تقول: ”نحن نستطيع أن نساعد – يجب أن تعتمدوا علينا لبناء عالم صالح لنا“. ولأول مرة في التاريخ، تتاح لنا فرصة لكي يسمع صوتنا في الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان، ”حتى الآن، ظل الكبار هم الذين يوجهون دفة الأمور، ولكن آن الأوان لبناء العالم بالتعاون مع الأطفال“.

إنني أدرك أن إجراءات عديدة اتخذت حتى الآن. ففي عام ٢٠٠٦، لأول مرة في التاريخ الحديث، يكون عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، أقل من ١٠ ملايين طفل، وكانت الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي تتناقص، وازداد الحصول على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، التي تقلل من خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إلا أن ملايين الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا للجوع والعنف والتمييز وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجميع أنواع الاستغلال. وهناك فتيات عديدات من سني، أو حتى أصغر مني، يعانين معاناة كبيرة لا لسبب إلا لأنهن ولدن بنات. وهذه مسألة يصعب تصديقها ويتعذر قبولها. وكشابة ومواطنة من مواطني العالم، آمل وأعتقد أنه يمكن أن يكون لنا جميعاً مستقبل أفضل. ولكنني أتساءل وأنا أقف هنا، ما الذي يمكن أن أفعله؟ قبل ١٠ سنوات كان من المتعذر بالنسبة لشخص مثلي عمره ١٧ عاماً أن يلقي كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلي أن أعترف أن هذا حلم تحقق، وأنا ممتنة جداً لذلك. ولكنني أشعر أيضاً بأنني ملزمة بتحفيز أقراني بإثباتي لهم أن بوسعنا، معاً، أن نحدث فرقاً. إن لدينا ما نضيفه – أفكارنا ووجهات نظرنا المتعلقة بالقضايا التي تؤثر علينا وعلى العالم.

إننا جميعاً في عملية تعلم. فالكبار ابتدأوا يجربون مشاركتنا في منتديات مثل هذا المنتدى. إنكم تتعلمون كيف تأخذون وجهات نظرنا بالحسبان على أفضل وجه، ولكن علينا واجب أيضاً في هذا الصدد يتعين أن نقوم به. يتعين علينا، نحن الأطفال، أن ننخرط أكثر وأن نشارك أكثر، وأن نهتم أكثر وأن نعمل أكثر على الصعد المحلية والوطنية والدولية، لكي تُسمع أصواتنا كل يوم من أيام السنة – وليس في مناسبات خاصة فقط مثل هذه المناسبة.

نريد عالماً لا فقر فيه ولا ظلم. نريد سلاماً وتسامحاً وبيئة محمية. نريد حماية واحترام حقوقنا.

عندما أعود إلى مجتمعي المحلي وأسرتي ومدرستي سأخبرهم بما سمعته هنا، وبما سمعته أيضاً في منتدى الشباب، وأريد أن أعطيهم الأمل وأطمئنهم بأن الكبار متفتحون لبناء

عالم معنا ومن أجلنا، ومتفتحون لتشجيعنا على المشاركة. يجب أن نعي دورنا. ويجب ألا نخجل من أن يكون لنا صوت. نحن الحاضر، ونحن المستقبل، ويجب أن تفوا بوعدكم بأن تستمعوا لآرائنا وتحترموها. وستكون جديرة بالاحترام ... بوسعي أن أعدكم بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سعادة السيدة مونيز، كما أشكر ريتا سوبرال، عضو وفد الشباب ممثلتي البرتغال على بيانيهما. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مون شانغ – جين، نائب وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في جمهورية كوريا.

السيد مون شانغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بداية، تود حكومة جمهورية كوريا أن تعرب عن تعازيها القلبية للأمم المتحدة وأسر الضحايا الذين قضوا نحبهم نتيجة للهجوم الإرهابي في الجزائر، ونشجب جميع أنواع الإرهاب.

وأود أن أعرب عن تقديري للمجتمع الدولي، بصفة خاصة الأمم المتحدة واليونيسيف ولجنة حقوق الطفل والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنين لجهودها التي لا تعرف الكلل في سبيل إعمال حقوق الطفل وإقامة ''عالم صالح للأطفال''. وأتوجه بالشكر أيضا للأطفال الحاضرين بيننا اليوم الذين قدموا من أماكن بعيدة ليضموا أصواتهم إلى مساعي المجتمع الدولي لتحقيق ''عالم صالح للأطفال''.

وقد بذلت جمهورية كوريا، بوصفها من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، جهودا عديدة لحماية حقوق الأطفال وأعدت مجموعة واسعة من السياسات لتنفيذ أهداف ''عالم صالح للأطفال''. وفي عام ٢٠٠٢، العام الذي عقدت فيه دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وضعت الحكومة الكورية خطة شاملة لحماية الطفل ونمائه. ومنذ ذلك الحين، أصبحت حماية حقوق الأطفال ورصد اتفاقية حقوق الطفل من الدعائم التي تستند إليها سياسات جمهورية كوريا فيما يتعلق برفاه الطفل.

وفي عام ٢٠٠٣، جرى تطبيق خطة شاملة لسلامة الطفل لمنع إيذاء الأطفال والعنف المدرسي والحوادث التي يتعرض لها الأطفال. وتعزز حكومتي أيضا سياساتها لحماية الأطفال من الضرر البيئي، وسنت القوانين والأنظمة لتعزيز سلامة الطفل وقامت بتنقيحها. وفي عام ٢٠٠٥، وضعت حكومتي خطة شاملة للفقراء من الأطفال والشباب بهدف مجابهة مشكلة الفقر المتوارث وتزويد جميع الأطفال بفرصة لبدء الحياة على قدم المساواة مع غيرهم. ومن المبادرات الأخرى التي اضطلعت بها جمهورية كوريا إنشاء لجنة تنسيق السياسات المتعلقة بالطفل في عام ٢٠٠٤ للمواءمة بين مختلف السياسات التي تتخذها الوزارات بشأن الطفل ولمراقبة تنفيذ الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، لأغراض الرصد المنتظم لتنفيذ الاتفاقية أنشئ في العام الماضي مركز لرصد حقوق الطفل. ويدل كل من هذه الإجراءات على قوة التزام الحكومة الكورية بتوصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أطلعكم في إيجاز على الجهود التي بذلتها كوريا تمشيا مع الأهداف الأربعة المحددة في ''عالم صالح للأطفال''. أولا، للنهوض بصحة الطفل ومكافحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين أوساط الأطفال والمراهقين، تجري الحكومة الكورية فحوصا بدنية لأطفال المدارس على أساس منتظم لكي تتوافر لديها بيانات سليمة عن اتجاهات اعتلال الأطفال ولإعداد مؤشرات لصحة الأطفال. ويقدم التثقيف الصحي، بما فيه المعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للوالدين والمعلمين لمساعدتهم على رعاية صحة أطفالهم بشكل أفضل.

إضافة إلى ذلك، زادت الحكومة إنفاقها على المزايا الصحية والدعم الصحي للأطفال المعوزين.

ثانيا، زادت الحكومة ميزانيتها لتعليم الطفل عاما بعد عام لتزويد الأطفال بتعليم جيد النوعية. ونتج عن ذلك توسع كبير في رعاية الطفل والتعليم الإلزامي. كذلك، لإتاحة فرص متكافئة للتعليم، استثمرت الحكومة في تضييق الفجوة التعليمية وزيادة الدعم للأطفال المحرومين، وليس أقلهم الأطفال الذين يعانون من إعاقات.

ثالثا، تبذل الحكومة الكورية قصارى وسعها لحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف. وهناك ٤٤ مركزا لحماية الطفل تعمل في أنحاء القطر. وقوانين حماية الطفل مطبقة وتنفذ بصرامة. كما أنشأت الحكومة نظاما أهليا للدعم لمساعدة الأطفال في حالات الأزمات بالخدمات اللازمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوبورون (موريشيوس).

رابعا، توفر الحكومة الكورية، بالتعاون مع المنظمات الدولية من قبيل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، المساعدة لأجل الأطفال في أنحاء العالم، بمن فيهم أطفال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على هيئة منتجات صيدلانية ومكملات غذائية ولقاحات ومياه نقية للشرب ومن الجدير بالذكر هنا أيضا مؤتمر القمة المشترك بين الكوريتين الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ومحادثات رئيسي وزرائهما في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تلك اللقاءات اتفقت الكوريتان على تطوير وتنفيذ مشاريع لتحسين التغذية وتعزيز الوقاية من الأمراض للأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وترجو جمهورية كوريا، من خلال الأنشطة والجهود التي اضطلعت بها والخطط التي تعتزم متابعتها في المستقبل، أن نتمكن من تقديم إسهام في إقامة ”عالم صالح للأطفال“. ولن يتسرب الفتور أبدا إلى جهودنا للتوصل لعالم يتحرر فيه جميع الأطفال من الجوع والخوف والاستغلال والعنف. وسوف ننهض لمواجهة أي تحديات في هذا الجهد. وسنبذل قصارى جهدنا لتعزيز التعاون والتفاعل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدفنا المشترك في إسعاد أطفال العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد بيير سيمونوفيتش، الوزير المساعد بمديرية المنظمات الدولية في كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تعازي حكومتي لحكومة وشعب الجزائر ولموظفي الأمم المتحدة وأسرهم على خسارتهم الفادحة ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في ما أعرب عنه من معاني الاستنكار والحزن والإصرار.

ويتيح لنا هذا الاستعراض الخُمسي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل فرصة ممتازة ليس لتقييم التقدم الهام الذي أحرزه العالم في إعمال حقوق الطفل فحسب ولكن فرصة أيضا لتقييم التحديات التي تواجهها جهودنا وأوجه القصور فيها. ورغم تأييدنا الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي الذي قدمته رئاسة الاتحاد الأوروبي البرتغالية، وتأييدنا خاصة للبيان الذي أدلى به مندوب شباب الاتحاد الأوروبي، فإننا أيضا نود أن نبدي بعض ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

ترحب كرواتيا بتقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراض ما أنجز في تنفيذ وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ الذي أعدت له كرواتيا وقدمت عنه تقرير الخطة الوطنية زائدة خمسة. ويعترف تقرير الأمين العام بحدوث تقدم ملحوظ منذ عام ٢٠٠٢. فقد جرى خفض وفيات الأطفال بسبب الحصبة إلى حد كبير كما حدث انخفاض حاد في

عدد حالات شلل الأطفال وطرأت زيادة ملحوظة على القيد بالمدارس الابتدائية. ومن دواعي الأسف ما يذكره التقرير أيضا من أن عدد أكبر من اللازم من الأطفال ما زالوا يعانون من أعمال العنف والاستغلال والفقر وانعدام الأمن.

ويسرني التنويه بأن حقوق الطفل قد وضعت في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية منذ اعتماد الجمعية العامة بالإجماع اتفاقية حقوق الطفل. لذلك تتحمل الدول الأطراف التزاما قويا بإدماج أحكام الاتفاقية بشكل فعال وتنفيذها في جوانبها الوطنية والدولية، وأن تحيل كلماتها إلى أفعال ترمي لإيجاد عالم أفضل للأطفال.

إن كرواتيا، بوصفها بلدا شهد أهوال الحرب في التسعينيات، هي مدافع متحمس بشكل خاص للجهود العالمية ضد إشراك الأطفال في الصراع المسلح. وفي ذلك الصدد، نرى أن مبادئ والتزامات باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة تمثل مرشدا مفيدا في جهودنا المشتركة للتصدي لمحنة أولئك الأطفال.

وأود أن أبرز أهمية عمل لجنة حقوق الطفل. وتم نشر أعمال اللجنة وتنفيذها على نطاق واسع بوصفها المبادئ التوجيهية الرئيسية للخطة الوطنية للأنشطة المتعلقة بحقوق الأطفال ومصالحهم للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. وفي أيلول/سبتمبر هذا العام، قدمت كرواتيا إلى اللجنة تقريرها الأولي عن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وأوصت اللجنة كرواتيا بالتصديق على جميع الصكوك ذات الصلة في هذا المجال، فضلا عن تنفيذ الحكم بشأن الأنشطة التدريبية المتصلة بالبروتوكول الاختياري.

وعقب توصيات اللجنة، أنشأت كرواتيا في عام ٢٠٠٣ مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال بغية تعزيز الحماية الفعالة للأطفال. ويقوم أمين المظالم، ضمن أمور أخرى، بتعزيز المبدأ المتعلق بخدمة مصالح للأطفال على أفضل وجه ويدافع عن مشاركة الأطفال في الشؤون التي تهمهم. واعترفت البلدان الأخرى بعمل المكتب بوصفه نموذجا جيدا في المنطقة.

وترحب كرواتيا ببيانات المؤسسات المستقلة لحقوق الأطفال وتؤيد زيادة النهوض بتلك المؤسسات بغية تيسير العمل المتعلق بتعزيز التقدم المحرز في تحقيق حقوق الأطفال وحمايته ورصده. وكرواتيا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، تسهم في مجموعة واسعة من أنشطة اليونيسيف.

وعلى الصعيد الوطني، تتعاون الحكومة بشكل ناجح مع مكتب اليونيسيف في كرواتيا بشأن وضع برامج خاصة ترمي إلى حماية الأطفال من مختلف أشكال العنف. والحملتان ''المدارس المأمونة والتمكينية'' و ''سبع خطوات نحو مدرسة مأمونة''، اللتان تم خلالهما وصف ١١٥ مدرسة بأنها خالية من العنف، تم الاعتراف بهما في جميع أنحاء المنطقة بوصفهما نموذجين للممارسات الكرواتية الجيدة والمبتكرة. ويسرنا أن نتبادل تجربتنا ومعرفتنا مع جميع البلدان المهتمة وسنواصل العمل بشأن زيادة وعي الجمهور واستثارة حساسيته بشأن مسألة العنف في المدارس، وخاصة ظاهرة ترهيب الأقران.

ونشعر بالسرور بشكل خاص من حقيقة أن جمهورية كرواتيا تعد من ضمن البلدان التي حظر فيها بموجب القانون العقاب البدني للأطفال-بما في ذلك التدابير المهينة والعنف العقلي أو البدني أو إساءة المعاملة. وبالتالي لا يمكن تطبيق العقاب البدني في المنزل أو في المدارس. ولا يمكن تطبيقه في نظام العقوبات بوصفه حكما أو تدبيرا تأديبيا أو في الأوضاع البديلة للرعاية. وإضافة إلى ذلك،

على الوالدين أن يحميا الأطفال من المعاملة المهينة والعقاب البدني من جانب الأشخاص الآخرين.

وفي مواجهة مشكلة العديد من الأطفال الذين لا يمكنهم أن يحصلوا على حقوق نفقتهم من الآباء والأمهات الذين لم يفوا بالتزاماتهم والذين لا يعيشون معهم، أبرم أمين المظالم المعني بالأطفال ونقابة المحامين في كرواتيا اتفاقا بشأن تقديم المعونة القانونية بدون مقابل. وبناء على ذلك، تقدم الآن المعونة القانونية المجانية لجميع الأطفال الذين تعالج باسمهم أي مطالبة فردية بالنفقة أو الذين قدمت بالنيابة عنهم مطالبات بزيادة النفقة أو العلاوة الخاصة بحالة الشدة، بصرف النظر عن المركز المادي للوالد الذي يعيش مع الطفل أو دخل هذا الوالد.

وإدراكا لأهمية التعليم الجيد بوصفه أمرا رئيسيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، استحدثت كرواتيا معيارا وطنيا للتعليم، وقررت الحكومة أن تدخل بشكل تدريجي التعليم الثانوي الإلزامي باتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير التحفيزية.

وترحب كرواتيا بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال التي أجراها السيد بينهيرو، التي تقدم صورة معمقة لانتشار العنف ضد الأطفال وطابعه وأسبابه الجذرية. ونأمل أن يجد المجتمع الدولي الإرادة السياسية لمتابعة التوصيات الـ ١٢ الشاملة الواردة في الدراسة باتخاذ الإجراء المناسب، بما في ذلك العلاجات الفعالة والتدابير الوقائية وتدابير إعادة التأهيل. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تأييدنا لإنشاء آلية رفيعة المستوى من شأنها أن تعمل على زيادة تنفيذ تلك التوصيات.

إن كرواتيا تنوه مع التقدير بالذكرى السنوية العاشرة للتقرير الرائد لغراسا ماشيل عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال، الذي حشد عملا كبيرا وأسهم في التقدم الذي أحرز في حماية الأطفال، وفي تعزيز إطار قانوني دولي، وفي الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة، وهو المحاكمات الأولى للجناة من جانب المحاكم الدولية.

إن الدرس الذي استخلصناه في الأعوام الخمسة الماضية هو أن علينا ألا تفقد تركيزنا على الأطفال. والمسائل الأساسية هي، كما كانت دائما، الالتزام والانجاز. ولا شك أن الإخفاق في بلوغ أهداف ”عالم صالح للأطفال“ سيكون فشلا في تطلعاتنا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فلا نخذلن أطفالنا هذه المرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن معالي السيدة فيكتوريانا نشاما نسو، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي والفرانكوفونية في غينيا الاستوائية.

السيدة نشاما نسو (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالاسبانية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب، على غرار المتكلمين الآخرين الذي سبقوني، عن تعازي الصادقة لسكان الجزائر وتضامني معه حيال الهجمات التي عصفت بشعب الجزائر.

ويشرفني كثيرا أن أقبل دعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى المشاركة في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونحن، في غينيا الاستوائية، اختتمنا مؤخرا مجموعة من التقييمات لأنشطة التعاون الدولي في جميع المجالات. والعمل الذي تقوم به اليونيسيف ومرونتها في التكيف الفعال مع التغييرات الجديدة والمذهلة التي يشهدها بلدي جديران بتقدير حكومتي. وندرك أن اليونيسيف تعمل في مجالات حساسة ودقيقة للغاية، نظرا لأن الأهداف الرئيسية لمساعدتها تتمثل في الأطفال والأمهات. وبالتالي فإن اليونيسيف تستحق الدعم منا جميعا.

وحينما اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأن حقوق الطفل في عام ١٩٥٩، كان العديدون منا ما زالوا أطفالا. واليوم، تتمثل مهمتنا في اتخاذ قرارات تؤثر على البشرية في المستقبل. وهكذا، فإن الأطفال لا يمثلون المستقبل فحسب، بل هم أيضا الحاضر. ولا بد من أن تستند البرامج الطويلة الأجل إلى الحالة الراهنة للأطفال. وهناك مثل يعجب به إعجابا شديدا رئيس بلدي، السيد تيودورو أوبيانغ نغيما ماباسوغو، وهو يلخص السياسة الحالية لحكومتي بشأن مسألة الأطفال ”إن الشعب الحكيم أفضل من الشعب الغني“. والحكمة وحدها هي التي يمكن أن تنشئ الثروة وتوزعها بشكل منصف ومعقول. وخلاف ذلك محكوم علينا بالفشل.

وحددت حكومتي التعليم بوصفه ضمن الركائز القوية التي يبنى عليها مستقبل جميع المجتمعات. وبالتعليم نتمكن من إدراك أي مفهوم وأي واقع. وفعالية برامج التوعية آخذة في الازدياد في ما يتعلق بمسائل مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وحملات مكافحته، وحقوق الطفل، والديمقراطية، والتسامح، وتغير المناخ وغيرها. من الواضح ألا لا سبيل، من دون تعليم، إلى جعل كل هذه المفاهيم والحقائق مفهومة، مهما حاولنا جاهدين. وتضطلع غينيا الاستوائية بعملية لتعزيز البنى الأساسية التي تتعامل مع التعليم والصحة وحقوق الطفل باتخاذ قرارات رسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها.

وظللنا نعمل، بدعم من اليونيسيف والشركاء الآخرين، على تحقيق نتائج ملموسة، كمكافحة الملاريا – وهي من أهم أسباب وفيات الأطفال؛ وبرنامج مجاني للأطفال والأمهات الحبالى؛ وبرنامج شامل مجاني تماما للتحليل وتقديم العلاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرنامج للقضاء على داء العمى النهري، مجانا تماما أيضا؛ وبرنامج للقضاء على شلل الأطفال، مجاني كليا لجميع السكان؛ وحملات التحصين الدورية للأطفال والأمهات الحبالى؛ وبناء مراكز لدور الحضانة وللمدارس الابتدائية والمتوسطة في جميع أنحاء بلادنا؛ وتنفيذ البرنامج الخاص بالأمن الغذائي، لتأمين الإمداد المناسب بالمواد الغذائية وتحسين تغذية تلاميذ المدارس؛ وإنشاء صندوق لأجيال المستقبل، على سبيل المثال لا الحصر.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد روسيلي (أوروغواي)

وقد أشركنا المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذه الجهود كلها. وهنا، أريد أن أسلط الضوء على لجنة دعم أطفال غينيا الاستوائية، التي تترأسها السيدة الأولى في بلدنا، صاحبة السعادة السيدة كونستنسيا منغي دي أوبيانغ. إن دعمها يشمل جميع المجالات المتصلة بالطفل في غينيا الاستوائية: التعليم، والرعاية الصحية، وتقديم الأغذية، بل حتى النقل إلى خارج البلاد في حال المرض العضال.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الحكومة المؤتمر الاقتصادي الوطني الثاني لتشكيل رؤية اقتصادية جديدة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. وهذه الاستراتيجية الجديدة، التي ستبدأ عام ٢٠٠٨، ستخصص للقطاع الاجتماعي موارد جمة لتنفيذ المشاريع الاجتماعية الخاصة بالأطفال، مع الدعم اللازم المقدم من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بصفتها شريكا خاصا لحكومتي. وبهذا النهج، يحتل صدارة أولويات حكومتنا في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة تركيز الجهود على إعداد سياسة مستقبلية التوجه يكون الطفل التعبير الأمثل عنها. ولا مجال للشك في حساسية بلدي إزاء مسائل الطفل.

ومع التعليم المناسب والوعي بجميع المسائل الأخرى الهامة المؤثرة على مستقبل كوكبنا ومستقبل البشرية،

كالصحة والبيئة، تصبح ثقافة السلام أسهل. وإذا نحن لم نتمكن من كفالة التنشئة الشاملة لأطفال الحاضر، يصبح الكلام عن خطط المستقبل أو المدى البعيد مجرد تصورات وهمية طوباوية.

يجب أن نعمل كلنا معا وأن نجدّ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي سنرى حصيلتها عام ٢٠١٥. وبإنشاء شراكة إنمائية تشمل العالم بأسره، يمكننا تحقيق جميع تلك الأهداف: من القضاء على الفقر المدقع إلى تعميم التعليم الابتدائي ومن تعزيز المساواة بين الجنسين إلى الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغير ذلك من الأمراض، وتهيئة بيئة تتوفر لها مقومات البقاء. يجب معالجة كل هذه الأهداف بطريقة متكاملة ومتزامنة، إن كنا نريد تحقيق الأثر المنشود. إننا نعلم أن أطفال اليوم سيصبحون، في عام ٢٠١٥ شبانا، وسيكون كثيرون منا مسنين. فهل أعددنا الشباب ليحملوا على عاتقهم مستقبل البشرية بثقة؟

يوجز الموضوعان المحوريان المقترحان التحديات التي يجب أن نتصدى لها لتأمين حياة أفضل لأطفالنا: ضمان تعليم يتسم بالجودة وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف؛ وتحقيق حياة عالية الجودة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أقول إني اتفق مع الملاحظات التي أبداها أمس ممثل بوتسوانا، الذي قال إن الثقافة أو العادات ينبغي ألا تستخدم ذريعة لاستمرار سوء معاملة الأطفال، الكائنات التي لا حول لها ولا قوة.

وأود أن اختتم بالدعوة إلى العمل وإلى تنفيذ السياسات التي اعتمدناها. ونرى أن الكثير قد كُتب في قضية الأطفال. وما نفتقر إليه الآن هو ممارسة العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة رانيل أندريشوك، عضو مجلس الشيوخ في كندا.

السيدة أندريشوك (كندا) (تكلمت بالفرنسية): إني شاكرة على إتاحة هذه الفرصة للتكلم أمام هذه الجمعية. إننا محظوظون إذ يضم وفدنا مندوبين بارزين عن الشباب، هما آشلي تيو وجوزيف رسنغ، اللذين نشطا نشاطا بالغا في الأيام القليلة الماضية.

ويشرف الوفد الكندي أن يكون هناك اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة العمل ”عالم صالح للأطفال“ (انظر القرار دإ - ٢/٢٧، المرفق)، في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام ٢٠٠٢. لقد آن أوان التفكير بما تم عمله وبما نفعله الآن وبما ينبغي أن نصنع للشباب في جميع أنحاء العالم. وكيفية استجابة المجتمع الدولي لهذه التحديات ستحدد مدى تمكّن مواطنيه الشبان من إجادة الارتفاع إلى مستوى إمكاناتهم.

تعترف كندا بضرورة الاستثمار في أطفالها وشبابها، وهي تواصل تنفيذ سياسات تحمي صحتهم ورفاههم وتساعد على التصدي لتحديات الغد.

(تكلمت بالانكليزية)

على سبيل المثال، أعدت كندا خطة عملها الخاصة باسم ”كندا صالحة للأطفال“. وهذه الخطة هي مشاورات شاملة، بما في ذلك مناقشات مع أطفال كندا وشبابها. وهي تعكس صورة توافق آراء شامل لكل المجتمع الكندي، على أن صحة الأطفال ورفاههم ليسا حقا ذاتيا فحسب، بل هما مسؤولية مشتركة ما بين الكنديين، ولا تزال الخطة دليلا لإعداد السياسات الكندية وتدعو جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الأطفال، إلى الاضطلاع بدور في المضي قُدما برؤيا كندا الخاصة بالطفل.

وفي عام ٢٠٠٦، كان في كندا ما يناهز ٨ ملايين كندي دون التاسعة عشرة من العمر، أي ما يمثل ٢٤ في المائة من مجموع أعداد سكاننا. وحوالي ٥ في المائة من أولئك السكان هم سكان أصليون، وكثيرا ما يعيشون في مناطق ريفية ومنعزلة ويواجهون تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة، تتصل خصوصا بانعدام التعليم والمهارات، فضلا عن الخدمات الصحية الكافية.

وتعمل حكومتنا على كفالة تمتع جميع أطفال كندا بالصحة، بمن فيهم أطفال وشباب الشعوب الأصلية. وتسعى حكومة كندا، بالتعاون مع قيادات الشعوب الأصلية وحكومات المقاطعات والأقاليم، إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأطفال وأسر الشعوب الأصلية من خلال النظر في تلبية احتياجاتهم الفريدة.

وبينما يتابع نصف عدد شبابنا دراستهم في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، سيواجه العديد منهم ممن لم يبلغوا مراحل متقدمة في التعليم المشاكل عندما يدخلون في قوة عاملة تتسم عدة وظائف فيها الآن بقدر عال من المهارات. وتشكل تلك المسائل مصدر قلق بالغ في بلد مثل كندا، التي يوشك سكانها المسنون على التقاعد ويزداد أثر العولمة فيها.

وعلى نحو عام، تنخفض معدلات الوفيات وتزداد معدلات التحصين، غير أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ما زال يهدد حياة الأطفال. وفي كندا، بينما انخفض عدد الأطفال المعرضين للإصابة بالإيدز بفضل زيادة علاج النساء بمضادات الفيروسات الرجعية، ما زالت نسبة الشباب الذين يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية كبيرة.

ونفهم جميعا هنا اليوم أن الأطفال يشكلون إحدى أضعف فئات السكان في العالم، ومن ثم، يحتاجون بحق إلى حمايتنا، لا سيما من العنف والاستغلال. وفي كندا، تمضي الحكومة قدما في وضع سياسات وقوانين وممارسات يمكن أن تحمي الأطفال على نحو أفضل، مثل تشديد العقوبات على مرتكبي الاتجار بالبشر، بمن فيهم الأطفال. وعززت التشريعات المعنية برفاه الأطفال على صعيد المقاطعات والأقاليم لحظر طائفة من أعمال العنف، تشمل ذلك الاعتداء البدني والجنسي، والأذى النفسي، والتعرض إلى العنف المنزلي وأشكال الإهمال. وتواصل كندا بذل الجهود في جميع الأنشطة المتصلة بمنع جميع أشكال العنف العائلي، بما فيها سوء معاملة الأطفال وإهمالهم. ويسر كندا أيضا أنها شاركت في الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، وهي على ثقة بأن هذه الدراسة الشاملة ستحدث أثرا دائما على سياسات الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي الختام، نود أن نسلط الضوء على أن حقوق الطفل ينبغي أن تكون أولوية للجميع. وندعو الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية حقوق الطفل أن تفعل ذلك. ولنوجه أثناء جهودنا الفردية والجماعية، اهتمامنا المباشر إلى التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقية ذات الأهمية الحاسمة.

وأود هنا أن أشارك الآخرين في الإعراب، باسم كندا حكومة وشعبا، عن أسانا على أفراد الأمم المتحدة وأفراد الشعب الجزائري الذين لقوا مصرعهم ومؤاساتنا لعائلاتهم. ونؤيد الأمم المتحدة وندين بشدة تلك الهجمات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنيل كومار، وكيل وزارة المرأة وتنمية الطفل في الهند.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة الدورة الاستثنائية المعنية

بالطفل. كما نشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه بهذه المناسبة.

لقد كان التقدم الذي أُحرز حتى الآن في تحقيق الأهداف والمقاصد المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل، بعنوان ”عالم صالح للأطفال“، متفاوتا إلى حد ما. وينبغي إعادة النظر في الانخفاض الذي حدث في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُقدَّم إلى البلدان النامية من ٠,٣٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي الخام للمانحين عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٣ في المائة عام ٢٠٠٦. وهذا التخفيض لا يحد من التمويل المتاح للبلدان النامية لغرض الاستثمار في الأطفال فحسب، بل سيؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. ونؤيد دعوة الأمين العام لسد الفجوة في التمويل بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو.

وتلتزم الهند بتنمية كل طفل وطفلة وكفالة حقوقهما وحمايتهما في بلدنا. وقد دأبت الهند على اعتماد نهج متكامل فيما يتعلق برفاه الأطفال، الذين يشكلون ٤٢ في المائة من سكان البلد – أي أكبر تجمع من الأطفال في العالم. ويشكل الميثاق الوطني للأطفال إعلانا للنوايا يجسد برنامج الحكومة فيما يتعلق بنمو الأطفال.

وكانت إنجازاتنا إيجابية فيما يتعلق بجميع المؤشرات المعنية بالأطفال على مدى العقد الماضي، لا سيما منذ عام ٢٠٠٢. وتم الشروع في استعراض الميزانية الخاصة بالطفل من أجل القيام على نحو مناسب بإدارة البرامج والخطط والمساءلة عنها. وازدادت النفقات الإجمالية للخطط الخاصة بالأطفال، كحصة من مجموع الميزانية المركزية، بأكثر من الضعف من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦. وعقدت الحكومة العزم على زيادة الإنفاق العام في مجال التعليم إلى ما لا يقل عن ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وسيزداد الإنفاق العام في مجال الصحة بمقدار يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في السنوات الخمس المقبلة، بالتركيز على الرعاية الصحية الأساسية.

ويجري حاليا في الهند تنفيذ أكبر برنامج إنمائي خاص بالطفولة في العالم في إطار برنامج الخدمات المتكاملة المعنية بنمو الطفل، الذي يقدم خدمات إلى أكثر من ٤١ مليون من المستفيدين، معظمهم أطفال ونساء حوامل ومرضعات.

وقد جعلت الهند من التعليم المجاني والإجباري حقا أساسيا لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٤ سنة. وأسهمت خطة لتوفير التعليم الابتدائي للجميع في الهند، بعنوان ”سارفا شيكشا ابهيان“، إسهاما كبيرا في مضي الهند قدما صوب تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في توفير التعليم الأساسي للجميع. وزادت صافي معدل التسجيل في التعليم الابتدائي إلى ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. كما خفضت الخطة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من ٣٢ مليون عام ٢٠٠١ إلى ٧ ملايين عام ٢٠٠٦.

وللهند موقف استباقي من مسألة حماية الأطفال وتهيئة بيئة تحميهم. ولتحقيق تلك الغاية، اتخذت الهند مجموعة من المبادرات، لا سيما إنشاء لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل، في شباط/فبراير٢٠٠٧، لكفالة التنفيذ الفعلي للقوانين والبرامج المتصلة بالأطفال. ولا يمكن تبرير أي نوع من أنواع العنف ضد الأطفال، ويمكن، بل يجب، منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ومن المحتمل أن يتم البدء عما قريب بخطة متكاملة لحماية الطفل في الهند.

وتظل الهند ملتزمة بشدة بالقضاء التام على جميع أشكال عمل الأطفال والمضي قدما تدريجيا صوب إزالته

بصورة كاملة. وفي الهند يمثل حظر توظيف الأطفال دون سن الرابعة عشرة كخدم في المنازل أو في المطاعم معلما أساسيا في هذا الصدد. وتدير الهند أكبر برنامج عالمي لسحب الأطفال من الأنشطة الاقتصادية وتأهيلهم بموجب خطة عمل وطنية للأطفال.

والهند ملتزمة بالنهوض بحياة سليمة للأطفال وبمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما الأطفال المصابين أو المعرضين لخطر الإصابة. وفي تموز/يوليه الماضي شرعنا في أول سياسة وطنية شاملة معنية بالأطفال والإيدز في الهند. وفي سعينا هذا نعمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التي ما برح تعاونها قيّما في تكليل جهودنا بالنجاح.

وباسم أطفال العالم، نود أن نثني على عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). واليونيسيف جديرة بدعمنا وتعاوننا الكاملين فيما تقوم به من جهود.

وفي الختام، تؤكد الهند مجددا التزامها بكفالة حقوق كل طفل في البلد وحمايته وتطوره الكامل. وستعمل الهند على تحقيق الأهداف الواردة في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ على النحو الكامل وفي أوانها، و تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بوبي مبونجي ساماكاي، وكيل الوزارة الدائم في وزارة الرياضة والشباب وتنمية الطفل في زامبيا.

السيد ساماكاي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أ عرب باسم حكومة جمهورية زامبيا عن أعمق مشاعر العزاء وأن أقدّم أحر تعازينا إلى الجزائر حكومة وشعبا وإلى الأمم المتحدة بمناسبة الخسائر المؤسفة في الأرواح في الهجمات الإرهابية الخرقاء التي وقعت في الجزائر أمس. فليتغمدهم الله برحمته.

ويشرّف وفد بلدي بأن يشارك في هذا الاجتماع التذكاري الهام الرفيع المستوى، المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، ”عالم صالح للأطفال“، ولتعريف التحديات الجديدة بغية إعادة توجيه عملنا لتحقيق مزيد من التقدم.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام الشامل (A/62/259) الذي يوفر أساسا جيدا لمناقشاتنا. ونحيط علما بالتوصيات الواردة فيه، وهي توصيات جديرة بدراستنا المتأنية لها.

اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلت به وزيرة شؤون المرأة والطفل في غانا باسم الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالمبادرات الإقليمية الهامة الرامية إلى تحسين رفاه أطفالنا الذين يمثلون حقا مستقبل الغد. ونؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى إجراءات سريعة لتنفيذ خطة العمل الرامية إلى جعل أفريقيا صالحة للأطفال، ٢٠٠٨-٢٠١٢ التي وافق عليها وزراؤنا في المنتدى الأفريقي الثاني الذي عُقد مؤخرا في القاهرة.

ولا تزال حكومة زامبيا ملتزمة بتعزيز رفاه الأطفال، ويتجسد ذلك في إدماج الالتزامات الواردة في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“ والأهداف الإنمائية للألفية في سياستنا الوطنية المنقحة المعنية بالطفل وخطتنا الإنمائية الوطنية الخامسة واستراتيجياتنا الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر. كما قامت زامبيا بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالطفل. وعلاوة على ذلك، شرعت زامبيا في دراسة سائر العناصر في تشريعاتها بحيث تصبح متماشية مع المعايير الدولية.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على تجربة زامبيا في تنفيذ الأهداف الأربعة الرئيسية الواردة في الوثيقة المعنونة: ”عالم صالح للأطفال“. ففي مجال تعزيز الحياة الصحية، تعتبر زامبيا أن بقاء الطفل حق أساسي لا بد وأن يتمتع به كل طفل. ولذلك، يجب بذل كل جهد لكفالة تهيئة بيئة تضمن بقاء الأطفال.

لقد واجهت جهود زامبيا الرامية إلى تعزيز حياة سليمة للأطفال العديد من التحديات. وساهم ارتفاع عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المصحوب بمعدلات فقر عالية، بارتفاع نسبة الوفيات في صفوف الأطفال الرضع ووفيات الأطفال، إذ أنها تبلغ ٩٥ و ١٦٨، على التوالي، لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وفي هذا الصدد، اتخذت زامبيا عددا من الإجراءات للتصدي لهذه التحديات، بما في ذلك تحصين الأطفال الشامل والسيطرة الجيدة على الملاريا وغيرها من أمراض الطفولة واعتماد نظام يتمثل في المكافحة المتكاملة لأمراض الطفولة.

ومهما شددنا على أهمية توفير نوعية التعليم لأطفالنا فإننا لن نكون مغالين في ذلك. فالحاجة الملحة إلى وجود تعليم أساسي شامل تمثل عنصرا أساسيا في الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل. وتعتبر زامبيا أن الاستثمار في تعليم الأطفال هو طريق أكيد لضمان مستقبلهم. ولذلك اتخذت عددا من الإجراءات الإيجابية، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي مجانا، مما أدى إلى ارتفاع كبير في نسبة التحاق البنين والبنات بالمدارس على حد سواء. وعلاوة على ذلك، تعكف زامبيا على تنفيذ برنامج للنهوض بتعليم الفتيات لزيادة إبقاء الفتيات في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنقيح المناهج لتضمينها مواد تتعلق بحقوق الطفل في المدرسة.

إن حماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف أمر أساسي لنمو أطفالنا. فقد شكّل التزايد المستمر في عدد الأيتام والأطفال الضعفاء تحديا كبيرا لنا من حيث توفير الحماية الكافية لهذه الفئة من الأطفال. وفي السعي لحماية الأطفال، اتخذت زامبيا إجراءات تتضمن استعراض قوانين حماية الطفل لفرض عقوبة أقسى بحق مرتكبي العنف ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، استمرت الحكومة في دعم جهود المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات التي ترعى الأيتام والأطفال الضعفاء.

وما برح أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جميع قطاعات الاقتصاد، وكذلك المجتمعات والأُسر، ولا سيما الأطفال، يشكل تحديا رئيسيا لزامبيا. ومن الأهداف الرئيسية الواردة في وثيقة ”عالم صالح للأطفال“ والأهداف الإنمائية للألفية التخفيف من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة بين الأمهات والأطفال، والاضطلاع ببرامج لمواجهة آثار الإيدز على الأطفال والأسر الضعيفة. وفي إطار جهودنا الرامية إلى معالجة مشكلة الإيدز، وضعنا خطة استراتيجية متكاملة متعددة القطاعات تهدف إلى الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى المعالجة والرعاية والدعم. ولذلك، يجري الآن تنفيذ عدد من التدابير والمبادرات، من ضمنها الارتقاء بمستوى برامج منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل وتوفير مضادات فيروسات النسخ العكسي مجانا.

ويسعدني أن أبلغكم أنه بدعم من شركاء التعاون، قدمت زامبيا مستحضرات مضادات فيروسات النسخ العكسي المخصصة للأطفال. أما بخصوص المعلومات التي يُزود بها الأطفال، فقد نقحت زامبيا المناهج المدرسية لتتضمن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلى الرغم من أن زامبيا قد أحرزت بعض التقدم في تنفيذ الأهداف الواردة في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“، لا يزال يتعين علينا بذل الكثير من الجهود لتحقيق الأهداف المحددة في الفترة المتبقية.

ولذلك فإن المطلوب هو اتخاذ إجراءات عاجلة، وخاصة في مجال تعبئة الموارد، وسنظل ندعو المجتمع الدولي، وشركاءنا في التعاون، والمجتمع المدني في الواقع، إلى دعم الجهود التي نبذلها لتحقيق هذه الأهداف. وأملنا هو أن يزيد هذا الاجتماع تعزيز عزمنا على أن نضمن لأطفالنا أن يعيشوا حياتهم في بيئة آمنة صحية تتم فيها حماية حقوقهم. فنحن مدينون لأطفالنا بأن نُحدث فرقا في حياتهم وأن نهيئ عالما لائقا بهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أعلن أن ملخصي اجتماعي المائدة المستديرة ١ و ٢ لهذا الاجتماع التذكاري سيقدمهما الرئيسان المشاركان للمائدتين المستديرتين الساعة ١٥/٠٠ اليوم باعتبارهما البند الأول لجلسة العصر.

وأود أيضا أن أذكّر المتكلمين بطلب عدم تجاوز مدة البيانات للخمس الدقائق المقترحة، وذلك من أجل تمكين أكبر عدد من الوفود من المشاركة وفقا للجدول.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة سارة أوبييدو، الأمينة التنفيذية للمجلس الوطني للأطفال والمراهقين في إكوادور ورئيسة معهد البلدان الأمريكية للطفولة.

السيدة أوبييدو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): أود باسم حكومة بلادي الإعراب عن رفضنا للأعمال الإرهابية التي ارتكبت في الجزائر يوم أمس وعن مشاعر شعب إكوادور بالتضامن الشديد مع حكومة الجزائر وشعبها الشقيق ومع الأمم المتحدة، التي فقدت أصدقاء وزملاء أعزاء.

إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا وأن أتمكن من تمثيل بلادي. إن إكوادور هي بلا شك من بين أول البلدان التي سارعت بتوقيع الاتفاقات والمعاهدات الدولية من أجل إيجاد إطار قانوني لضمان حقوق الأطفال والمراهقين، وذلك اقتناعا منا بأن هذه الصكوك هي خارطة الطريق التي تأخذنا في الاتجاه الصحيح وفي أقصر وقت ممكن نحو مجتمع جديد يعطي الأولوية للأطفال والمراهقين.

واليوم، الذي يصادف مرور ١٨ عاما على اتفاقية حقوق الطفل، أصبحت خلالها كاملة النضج، والذي يجري فيه تقييم واحدة من الأدوات الرئيسية في هذا المجال، وهي خطة العمل الواردة في قرار ”عالم صالح للأطفال“ (انظر القرار د إ - ٢/٢٧، المرفق)، هو فرصة فريدة لإكوادور لكي تعرض التقدم الكبير الذي أحرزناه وللتأكيد مجددا على التزام حكومة ثورة المواطنين بضمان حقوق الملايين الخمسة من أطفالنا ومراهقينا، واحترام الاختلافات الثقافية للثمانية في المائة من سكاننا الذين هم أطفال أصليون وللخمسة في المائة المنحدرين من أصل أفريقي.

وليس لدينا أدنى شك في أننا نتقدم إلى الأمام. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٣ دخل القانون الجديد للأطفال والمراهقين حيز النفاذ. ويستلهم هذا القانون مواده من الاتفاقية بشكل متسق وترتقي نوعيته الأخلاقية إلى أعلى مستوى. وفي عامين - من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ - خفضنا وفيات الأمهات بمقدار ٣ نقاط مئوية، ووفيات الرضع بمقدار ما يقرب من نقطتين مئويتين. وفي السنوات الأخيرة، حققت إكوادور معدلا لم يسبق له مثيل للالتحاق بالتعليم الأساسي، وهو ٩٠,٨٨ في المائة. ولكن لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، وفيما بين الأشخاص من مختلف الأعراق. إن البرنامج الاجتماعي للأطفال والمراهقين الذي قدمته الحكومة الوطنية في آذار/مارس يتضمن أهدافا

طموحة لكل موضوع من هذه المواضيع ويسعى للقضاء على العنف في النظام التعليمي، الذي أصبح يشكل تحديا وطنيا.

وفي مواجهة الأشكال الجديدة من العنف والتمييز والعبودية – وأنا أشير هنا إلى الاتجار بالأطفال وبغاء الأطفال والسياحة الجنسية والهجرة القسرية بسبب الأوضاع الاقتصادية والعصابات عبر الوطنية والسرقات الدولية، من بين علل أخرى – أحرزت إكوادور تقدما رئيسيا. فلقد أصلحت قانونها الجنائي وحددت خطط عمل يجري تنفيذها الآن بالكامل. وحيث أن تلك المشاكل تتجاوز حدود بلدنا يجب أن يكون بيننا تنسيق أفضل حتى نتعامل معها.

ولقد روج الأطفال والمراهقون في بلدنا لعمليات مبتكرة لمشاركة المواطنين وتعبئتهم. إن وجودهم هنا هو حق قد اكتسبوه بالكامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شجعت حملة ''انظر مباشرة في عيناي'' على مشاركة مليون طفل ومراهق إكوادوري أعلنوا أولوياتهم. وعلى أساس مطالبهم، تتخذ الحكومة الوطنية إجراءاتها. وأحد أهم نجاحات هذه العملية كان إنشاء المجلس الاستشاري الوطني في تموز/يوليه، وهو أول هيئة عامة للأطفال والمراهقين ستتولى رصد التقدم الذي تحرزه بلادنا في مساعدتهم.

ونريد أيضا أن نسلط الضوء على اجتماع شباب أمريكا الجنوبية لمناقشة تغير المناخ الذي انعقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر، حيث طالب ١٧٠ مراهقا بنهج واضح ومتسق من حكوماتهم التصدي لهذه المشكلة.

ونحن بصدد بناء نظام وطني للحماية، يتمثل في إنشاء مؤسسة جديدة لكفالة الحقوق وضمان قيام مختلف هيئات الدولة والمجتمع بالوفاء بهذه الحقوق.

ولقد توصلت إكوادور خلال هذا العقد إلى الحد من الفقر والفقر المدقع. ويرتبط هذا بإنعاش اقتصادنا في أعقاب أزمتنا المصرفية، وبزيادة الاستثمارات في النفط وتحويلات المهاجرين، وانتعاش الرواتب الحقيقية. ولقد مكّن الحد من الفقر على وجه التحديد حدوث زيادة مطردة في الإنفاق الاجتماعي في إكوادور، خاصة بهدف توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهكذا شهدنا بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ زيادة استثماراتنا الاجتماعية من ١,٥ إلى ٢,٤ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠٧ سيستمر معدل نمو مماثل.

وفي تلك العملية اضطررنا، مع ذلك، إلى التعامل مع قيود شديدة يجب مناقشتها في منتديات مثل هذا المنتدى لكي نتمكن، بالاستناد إلى تجربة من أحرزوا تقدما أكبر، من استخلاص العبر التي تتيح لنا صقل الآليات التي ننفذ بها الصكوك الدولية. ولتحقيق ذلك، عقد معهد البلدان الأمريكية لشؤون الأطفال في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا استثنائيا في كيتو لتحليل تنفيذ القوانين الجديدة المتعلقة بالأطفال والسياسات العامة والإصلاحات المؤسسية في إطار اتفاقية حقوق الطفل، التي تم التوصل خلالها إلى نتائج هامة.

وقد بيّن التقدم المحرز أن الطريق الذي يتعين سلوكه إذا أريد لنا أن نكفل حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين هو نفس الطريق الذي سلكه المجتمع الإكوادوري بأسره لضمان الحقوق لكل المواطنين. ومن ذلك المنطلق قمنا في بلدنا بدور نشط في المناقشة التي تناولت المسائل الاستراتيجية في العملية التاريخية للتغيير التي تنفذها حكومتنا. وفي رسمنا لنموذجنا الاقتصادي ونظامنا السياسي، حددنا فرصة حقيقية وواضحة للنهوض بواجبنا المتمثل في حماية حقوق الأطفال والمراهقين.

وفي الختام، نشارك في التهانئ التي أعرب عنها العديد من البلدان للجمعية العامة، التي ستعتمد قرارا بشأن حقوق الطفل في الأيام المقبلة. ويشدد نص القرار على تعيين

ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف ضد الأطفال لمدة ثلاث سنوات. وستؤيد إكوادور ولاية هذا الممثل تأييدا تاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة آن جاكسون، المديرة المعنية برفاه الطفل في فريق إدارة شؤون الأطفال والمدارس والأسرة، والآنسة إقرأ بلال والسيد أليكس وايت، مندوبي الشباب من المملكة المتحدة.

السيدة جاكسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم أن تشارك المملكة المتحدة في هذه الاجتماع التذكاري. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للمملكة المتحدة، يمثل تحسين حياة الأطفال والشباب أولوية رئيسية في سياساتها. ومنذ أن التزمنا قبل خمس سنوات بالقيام بدورنا في تهيئة عالم صالح للأطفال، وضعت حكومة المملكة المتحدة وإداراتنا المختصة في اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وويلز مجموعة تشريعات وسياسات هامة جسّدت بصورة أكبر رفاه الأطفال في القانون وأوجدت إطارا وطنيا فعالا لهم.

وفي إنكلترا، تحدد خطة خاصة بالأطفال، صدرت أمس، مجموعة شاملة من التدابير لتحسين رفاه الأطفال والشباب وصحتهم وتعليمهم، وتساعدنا أيضا في إحراز مزيد من التقدم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي ويلز، يوفر برنامج العمل المعني بالحقوق والقائم على الاتفاقية إطارا للتخطيط الخاص بالأطفال والشباب. وقد بلورت اسكتلندا رؤية خطة عمل تهدف إلى تمكين جميع الأطفال فيها من أن يصبحوا أفرادا يتمتعون بالثقة بالنفس وتلاميذ ناجحين ومواطنين متحلين بروح المسؤولية. واستراتيجية أيرلندا الشمالية العشرية الخاصة بالأطفال والشباب وخطة العمل اللتان صدرتا في وقت مبكر من هذا العام تنطويان على رؤية مماثلة.

أما على الصعيد الدولي، فالمملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بمعالجة فقر الأطفال و الفقر المتوارث عبر الأجيال وتحسين ظروفهم في البلدان التي تعمل بها إدارتنا للتنمية الدولية. ويتضمن ذلك كفالة أن يشارك الأطفال والشباب مشاركة مباشرة في السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم، علما بأن هناك أدلة دامغة على أثر هذه المشاركة على نوعية برامجنا ومدى وصولها، وأننا بصفتنا ثاني أكبر المانحين لليونيسيف في العام الماضي، نساعد على تمويل برامج حماية الأطفال لتقديم العون إلى الأطفال والمراهقين الأكثر عرضة للخطر والأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا يعني التركيز على التعليم الذي يؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعكف المملكة المتحدة على توفير ١٥ مليار دولار على مدى ١٠ سنوات لدعم البلدان في وضع خطط عشرية استثمارية طموحة في قطاع التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالتعليم. ويشكل التعليم لب النداء للعمل الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية الذي وجهاه رئيس الوزراء غوردن براون والأمين العام بان كي – مون في تموز/يوليه بدعم من رؤساء الحكومات ومسؤولي القطاع الخاص.

وفي الختام، أود أن ألقي الضوء على العمل الذي تقوم به المملكة المتحدة لمعالجة إساءة معاملة الأطفال عن طريق شبكة الإنترنت. فمنذ عام ٢٠٠٦، يعمل مركز جديد لحماية الأطفال من الاستغلال وإساءة معاملتهم عن طريق شبكة الإنترنت على تمكين الجمهور والقائمين على إنفاذ القانون وصناعة الاتصالات من الإبلاغ عن استهداف الأطفال على الشبكة. ويجري المركز تحقيقات استباقية ويعمل مع قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم ويؤدي أدوارا

نشطة في الجهود الدولية الرامية إلى حماية الأطفال عند استخدامهم الإنترنت.

وينبغي لنا جميعا أن نحتفل بالتقدم الذي أحرزناه والتزامنا الذي أبديناه على أعلى المستويات في هذه الجمعية. ومع ذلك، فنحن في المملكة المتحدة مدركون جدا أنه يتعين القيام بالمزيد على الصعيدين المحلي والدولي لمعالجة مسائل مثل إساءة معاملة الأطفال، والفقر وتحسين حياة جميع أطفالنا الصحية ورفاههم.

ويسعدني أن أطلب إلى زميليَّ الشابين إقرأ بلال وأليكس وايت أن يعلقا على بعض المسائل التي يتعين علينا العمل بشأنها مع شبابنا في المملكة المتحدة.

الآنسة بلال (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): لقد استثمرت حكومة المملكة المتحدة الكثير من الأموال، محليا ودوليا على حد سواء، في تحسين التعليم وضمان أن يحصل الأطفال على رعاية صحية جيدة. كما نود أن نلقي الضوء على العمل الجيد الذي تقوم به حكومة المملكة المتحدة في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال.

وفي داخل المملكة المتحدة، توجد شبكة مشاركة شبابية واسعة توفر الكثير من الفرص ليعبّر الشباب عن آرائهم في منتديات خاصة بهم، مثل برلمان الشباب في المملكة المتحدة والمجالس المدرسية والهيئات الاستشارية للشباب. ومع ذلك، ولزيادة تحسين المشاركة الشبابية، يجب علينا ضمان أن يكون لدى كل مدرسة مجلس مدرسي وأن تتاح المشاركة في المنتديات الشبابية بصورة أكبر وأن يُعلن عنها بصورة أوسع وكذلك أن تكون حقوق الطفل جزءا من حياة طفل.

كما نرى أيضا أن الأطفال الذين يعيشون في ظروف مختلفة، لأي سبب كان، يجب أن تُتاح لهم الفرصة لسماع آرائهم وأن يؤثروا على صناعة القرار وأن يُعاملوا باحترام وكرامة. وتتضمن هذه الفئة الأطفال في السجون وملتمسي اللجوء واللاجئين، والأطفال غير المنتظمين في المدارس.

السيد وايت (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أيضا أن يشارك الأطفال والشباب مشاركة أكبر في عمليات صنع القرار الديمقراطية والسياسية على الصعيدين المحلي والدولي.

وكلانا مشاركان في مشروع يتيح المجال لسماع أفكار وآراء العديد من مختلف الأطفال في إنكلترا. ومن خلال ذلك، وجدنا أن العديد من الأطفال لا يعرفون عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. والسؤال هو: كيف سيتسنى للأطفال في المملكة المتحدة وفي العالم أن يدافعوا عن حقوقهم أو أن يتلقوا الدعم إذا لم يعرفوا بوجود تلك الحقوق؟

وفي المملكة المتحدة، نود أيضا أن نقضي على جميع أشكال العنف والتمييز وأن نعزز المساواة والاحترام بين الناس من جميع الأعمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إسحاق كادمان المؤسس والمدير التنفيذي للمجلس الوطني للطفل في إسرائيل، والسيد شيه زقدي، مندوب الشباب.

السيد كادمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أقدم تعازي وفد بلدي أيضا إلى الشعب الجزائري بمناسبة فقدان العديد من الأرواح البريئة.

وفي البداية، أود أن أهنئ السيد سرجان كريم بقيادته المقتدرة للجمعية، وأن أشكره على عقد هذا الاجتماع الهام. ويشرفني أن أمثل حكومتي في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، مع مايا فلومبويم وشاي أفشالوم زاودي، الموجودين هنا

ممثلين لجميع أطفال إسرائيل في منتدى الأطفال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

إن إسرائيل تشعر بالاعتزاز إذ تشارك في هذا الاجتماع بوصفه متابعة للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويود وفدي أن يعرب عن تهانيه للسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وللأمين العام – الموجود في مكان بعيد، بالرغم من أنني متأكد من أنه معنا بروحه – ولجميع الوكالات ذات الصلة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على عملهم الهام بالنيابة عن أطفال العالم.

وعادة، حينما يحضر مختلف الممثلين والوفود إلى الجمعية العامة، فإن خطوط التقسيم التي تفصل بينهم هي الحدود بين البلدان والأمم. واليوم، في هذا الاجتماع الاستثنائي، يلزم أن يتوقف التمييز. فنحن جميعا – عالم الكبار، بدون أي تمييز على أساس الدين أو الجنسية أو العنصر أو نوع الجنس – بحاجة إلى أن نتكاتف لجعل العالم مكانا أفضل لأطفالنا، وهم جميع أطفال العالم. ولا بد أن نتكلم بصوت واحد إدانة للممارسات غير الأخلاقية مثل تشغيل الأطفال وتجنيد الأطفال والأشكال الأخرى للعنف وإساءة المعاملة والاستغلال. وإسرائيل ملتزمة بتلك الأهداف، وفي هذا السياق رحبنا بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ (انظر القرار دإ – ٢/٢٧، المرفق).

إن الالتزام القوي لإسرائيل بحقوق الطفل يمكن أن يشاهد في انضمامها في عام ١٩٩٠ إلى اتفاقية حقوق الطفل، الذي تم التأكيد عليه بتوقيعنا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية. وإضافة إلى الأنشطة المستمرة من أجل الأطفال التي تضطلع بها مكاتب الحكومة والبلديات والمنظمات غير الحكومية في إسرائيل، أود أن أشير إلى عدد من البرامج الابتكارية والفريدة والرائدة التي نحن على أتم الاستعداد لتبادلها مع جميع الدول الأعضاء.

ويقوم أمين المظالم المستقل المعني بالأطفال والشباب بوصفه مدافعا عن جميع الأطفال في جميع أنحاء إسرائيل، بإجراء ١٠ ٠٠٠ تحقيق كل عام فيما يتعلق بجميع جوانب الحياة. ويوظف ذلك المكتب مهنيين يمثلون جميع فئات السكان في اللغات المختلفة. وتقدم الوحدة المتحركة لحقوق الأطفال برامج تعليمية خلاقة وممتعة بغية تدريس الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالطفل للأطفال في سن المرحلة الابتدائية في جميع أنحاء البلد. ويستعرض ”تقرير حالة الأطفال في إسرائيل“، وهو موجز إحصائي شامل ينشر كل عام، جميع الجوانب والأبعاد المتعلقة بحالة الأطفال في إسرائيل، وهو يعتبر أحد أكثر الكتب رواجا بين الأكاديميين والاختصاصيين وصانعي السياسة على السواء.

وفضلا عن ذلك، أشعر بالاعتزاز إذ أذكر أنه منذ عام ٢٠٠٠، حظرت إسرائيل استخدام العقاب البدني في المنزل والمدرسة على السواء، وهي سياسة تفي بمتطلبات اتفاقية حقوق الطفل، والتي للأسف لم تعتمدها حتى الآن سوى أقل من ٢٠ دولة في جميع أرجاء العالم.

وبالرغم من أننا على يقين بأن العديد من البلدان الأخرى أحرزت تقدما ايجابيا من أجل الأطفال وحقوقهم منذ الاجتماع الأخير في عام ٢٠٠٢، يجب أن نتذكر أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا يمكن للإعلانات بشأن المستقبل أن تستبدل العمل في الوقت الحاضر. ويجب ألا نتجاهل حاضر الأطفال، على النحو الذي أعرب عنه بشكل جديد جانوسيس كورسزاك، المؤلف البولندي – اليهودي المشهور للأطفال وطبيب الأطفال ومعلم الأطفال، وهو رائد حقيقي في حقوق الطفل، الذي وصف الأطفال بأنهم ”الأفراد الذين هم بشر،

وليسوا بشرا محتملين، وليسوا بشر الغد، بل هم بشر الآن، في الوقت الحاضر – اليوم''.

إن نمو آفة الإرهاب العالمي أدى إلى زيادة عدد الأخطار المترابطة، ومن أبرزها طمس التمييز بين المقاتل والمدني، في مخالفة للقانون الدولي. وأكثر أمر مستحق للشجب هو أن الإرهابيين يستهدفون المدنيين بشكل متعمد وأن الأطفال في العديد من هذه الحالات يشكلون أول الضحايا.

ومن المؤكد أنه لا يوجد احتكار للمعاناة. وفي الصراع الدائر في منطقتي، عاني الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء معاناة ظالمة، ومن واجب جميع الأطراف احترام حقوقهم والتمسك بسيادة القانون. وحياة كل طفل، أيا كانت جنسيته أو جنسيتها، حياة عزيزة. ولذا، فإن دول المنطقة تتحمل المسؤولية عن أن تضمن للأطفال حاضرا ومستقبلا مزدهرين ومأمونين ومعينين على النمو. وليست هناك أي مصلحة أهم من ذلك. وفي الواقع، إن حماية الأطفال تشكل قضية يمكن أن تجمعنا نحن الكبار معا وأن تعالج التصدعات في منطقتنا.

وفي نموذج واحد فقط لكيفية تجاوز رفاه الأطفال للحدود السياسية، سافر مؤخرا ثلاثة أطباء إسرائيليين إلى الأردن بالنيابة عن منظمة إنقاذ قلوب الأطفال – وهي منظمة إنسانية إسرائيلية، بغية معالجة أطفال عراقيين. وعالجت المنظمة أكثر من ٧٠٠ ١ طفل، بما في ذلك العديد من الأطفال العرب – الفلسطينيين والأردنيين والعراقيين.

وفي الختام، أود أن أشارك الوفود الموجودة هنا اليوم صيغة شهدت نتائجها خلال فترة ولايتي بصفتي مدير المجلس الوطني للأطفال في إسرائيل. وبعد إذن الرئيس، أود أن أطلب من زميلي الشاب، شاي زاودي، الذي يمثل الأطفال الإسرائيليين، أن يشارك الجمعية هذه الصيغة الهامة للغاية بالنسبة للأطفال.

السيد زاودي (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إننا حينما نقتر في الإنفاق على التعليم، ندفع الثمن جهلا. وحينما نقتر في الإنفاق على الصحة، ندفع الثمن مرضا. وحينما نقتر في الإنفاق على السلامة، ندفع الثمن وقوعا للحوادث. وحينما نقتر في الإنفاق على الرفاه، ندفع الثمن شدة. وحينما نقتر في الإنفاق على سد الفجوات، ندفع الثمن استقطابا. وحينما نقتر في الإنفاق على الوقاية، ندفع الثمن جنوحا. وحينما نقتر في الإنفاق على المعالجة، ندفع الثمن عنفا. وحينما نقتر في الإنفاق على الطفولة المبكرة، ندفع الثمن مرتين كربا للشباب. وحينما نقتر في الإنفاق على العاملين الاجتماعيين، ندفع الثمن توظيفا لرجال الشرطة. وحينما نقتر في الإنفاق على العلاج الوقائي، ندفع الثمن بناء للمستشفيات.

السيد كادمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن اختتم بياني بالقول إن أعمالنا تؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة التي يعيش فيها أطفالنا. وقراراتنا وخياراتنا يمكن أن تمهد الطريق للخطر أو للسلام. والطريق الذي نسلكه هو الذي يحدد مصير أطفالنا. ولذلك، تبقى مسؤوليتنا الأولية هي حماية حقوقهم وتعزيزها بغية تمكين جميع الأطفال من العيش بدون خوف ومن التمتع بفرص متساوية للازدهار والنمو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أمبارو مارزال مارتينيز، المديرة العامة المعنية بشؤون الأسرة والطفل في إسبانيا.

السيدة مارزال مارتينيز (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن تعازيَّ بالنيابة عن شعب إسبانيا لشعب الجزائر بمناسبة المأساة التي عصفت به أمس.

ويشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع التذكاري الاستثنائي. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام واليونيسيف على مساعيهما لتعزيز حقوق الأطفال، والدفاع عنها وحمايتها.

إن إسبانيا تؤيد البيان الذي ألقاه ممثل البرتغال هذا الصباح باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد مضت خمس سنوات على عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وفي ذلك الوقت، تعهَّدنا بالتزامات كبرى في الإعلان وخطة العمل المتعلقين بإيجاد ''عالم صالح للأطفال'' (انظر القرار د - إ ٢/٢٧، المرفق). وفي السنوات القليلة الماضية، اتخذت حكومة إسبانيا عدداً كبيرا من المبادرات التشريعية، والاجتماعية الداعية إلى الاهتمام باحتياجات الأطفال والمراهقين، بوصفهم مواطنين يمتلكون الحقوق الكاملة.

إن تقدمنا في جميع جوانب التنمية التشريعية سهَّل إدماج مبادئ اتفاقية حقوق الطفل في القوانين التي تحكم مجتمعنا. والتقرير التقييمي عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وخطة عملها، الذي قدَّمته إسبانيا في السنة الماضية، يُظهر أن المؤشرات التي طلبتها اليونيسيف تعكس تحسُّناً جوهريا في رفاه الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال أنفسهم يدركون هذه الحقيقة، لأنه، وفقاً لتقرير مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسيف، الصادر عام ٢٠٠٧، والمعْنوَن ''تقرير تقييمي بشأن رفاه الأطفال في البلدان الغنية''، المقدَّم إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تحتل إسبانيا المركز الثاني في البلدان التي تحظى بأعلى تقدير لدى الأطفال أنفسهم، من منظور رؤيتهم لرفاههم. ومن المؤكد أن هذا يسرُّنا، لكنه يلزمنا أيضا بالاستمرار.

والالتزام الدولي الذي قبلناه عام ٢٠٠٢، مكَّننا من تحديد أهدافنا عبر إعداد واعتماد الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وهي خطة اتفقت عليها جميع الإدارات العامة، والمنظمات غير الحكومية والأطراف الاجتماعية الأخرى المعنية بحماية حقوق الأطفال والمراهقين وتعزيزها، بمشاركة الجهات الأساسية؛ أي الأطفال أنفسهم.

وقد تم تقديم الخطة الاستراتيجية الوطنية، في إطار المؤتمر الحكومي الدولي الثالث لجعل أوروبا وآسيا الوسطى صالحتين للأطفال، وهو المؤتمر الإقليمي التحضيري لهذه الجلسة التذكارية، الذي كان لإسبانيا شرف تنظيمه واستضافته في مدينة بالنسيا، بالتعاون مع اليونيسيف في حزيران/ يونيه ٢٠٠٦. وقد حضره ممثلون رفيعو المستوى لـ ٥٤ بلداً، من بلدان المنطقة، ومنظمة دولية، بينها مجلس أوروبا الذي قام بدور هام، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، وخبراء من الجامعات ومحامين عن الأطفال. ويعكس إعلان بالنسيا الذي اعتمدناه، جهودنا المشتركة والتزاماتنا المشتركة بالعمل المشترك.

وفي السنوات الأخيرة، تركَّز الهمُّ الأساسي لحكومة إسبانيا على تعزيز المعرفة والعمل، وتقييم التنفيذ الفعال لحقوق الأطفال. ولبلوغ تلك الغاية، لدينا في إسبانيا، هيئة دائمة مكلَّفة بمتابعة السياسات الاجتماعية التي تؤثر على الأطفال. ومرصد الأطفال، الذي يتمثَّل هدفه الأساسي في إيجاد نظام معلوماتي لمعرفة الحالة الحقيقية للسكان الأطفال، يقود ويطور الإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية حياتهم. وفي هذا السياق، تقوم حكومة إسبانيا، إلى جانب الإدارات الإقليمية، بتنفيذ برامج تستهدف منع إساءة معاملة الأطفال والقضاء عليها، والمصالحة بين الحياة العائلية والحياة العملية، ومساعدة العائلات التي تعيش حالات صعبة بشكل خاص، والأطفال الأجانب غير المصحوبين بذويهم.

وتقوم إسبانيا أيضا بدعم ثقافة للشراكة الاجتماعية بشأن مسائل الأطفال، وذلك، بشكل أساسي، من خلال تحرك المنظمات غير الحكومية، واستحداث قنوات تواصل وأساليب تمويل برنامجي، عبر التمويل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقد التزمت حكومة بلدي للمنظمات غير الحكومية بأنها ستزيد حجم التمويل المخصص لها، بزيادة الضريبة الحكومية ذات الصلة من ٠,٥٢ في المائة إلى ٠,٧ في المائة على الدخل الشخصي الفردي.

لقد أصبحت إسبانيا بلداً مستقبلا للهجرة، ومكاناً تعيش فيه معا، باطراد ثقافات متنوعة. ولهذا أيضا تأثيره على نهج العمل العام لمصلحة الأطفال. والتزامنا بضمان أفضل نوعية ممكنة من الحياة للأطفال، بغض النظر عن ظروفهم الشخصية، والعائلية والاجتماعية، أعطى ثماره بإقرار الحق في تكافؤ الفرص في التعليم، والصحة والخدمات الاجتماعية لجميع الأطفال الأجانب في بلدنا.

والتحدي الآخر هو الحاجة إلى مضاعفة جهودنا والعمل على إيجاد الموارد الصحية، والتعليمية والتكاملية للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقات من أي نوع. وأود هنا أن أنوّه، على سبيل المثال، بالنظام الجديد لرعاية الأشخاص المعالين، الذي يعزز التقصّي المبكّر وخدمات المساعدة لصغار الأطفال. وإنني فخور أيضا بأن أقول إن إسبانيا أصبحت مؤخرا البلد العاشر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، والبلد الخامس في التصديق على بروتوكولها الاختياري. وأثناء المفاوضات، عملت إسبانيا على أن تضمِّن الاتفاقية مادة محددة بشأن الأطفال ذوي الإعاقات.

وعلى المستوى الدولي، تشارك إسبانيا في العديد من المنتديات الدولية والمنظمات التي تولى اهتماماً خاصا بحقوق الطفل. وقد حاولت دائما تركيز تعاونها على أضعف القطاعات. ولهذا، فإننا قدَّمنا مساهمات كبيرة لمشروع البرنامج الدولي بشأن القضاء على عمل الأطفال، التابع لمنظمة العمل الدولية، والذي يعمل للقضاء على عمالة الأطفال في أمريكا اللاتينية. ولا تزال جماعات الأطفال من الشعوب الأصلية محور التركيز الخاص، من خلال تعاوننا الثنائي، فضلا عن جهود اليونيسيف. وعلاوة على ذلك، زادت إسبانيا تعاونها، بقدر كبير، في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال، بغية المساهمة في كسر الحلقة المفرغة من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة إي نوع من التفرقة الاجتماعية.

واقتداءً بالوفود السابقة، نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للدور الهام الذي يؤديه محامو الأطفال، وأن نقدم دعمنا لجميع المنتديات التي تسهِّل تنفيذ المهام التي نقوم بها كلنا معا، وهي حماية الوفاء بحقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، نحيي اجتماع محامي الأطفال من جميع أنحاء العالم، الذي انعقد في إطار هذه الدورة التذكارية. ونأمل أن نحرز تقدماً بشأن مقترحاته.

وأخيرا، أود أن أقول إننا نأمل أن تصبح المشاريع الخاصة بالأطفال مسؤوليات ثابتة في كل بلد من بلداننا، وأولويات لعمل جميع الحكومات. والتزاماتنا تجاه الأطفال يجب أن تظهر بشكل بارز في جداول أعمالنا السياسية، وفي توجيه الموارد الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لبلوغ العالم الذي نتوق إليه: العالم العادل والصالح للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السعادة السيدة ألفيرا فوريرو هيرنانديز، المديرة العامة لمعهد رفاه الأسرة، وللسيد خوسيه غريغوريو أوسبينو، مندوب الشباب في كولومبيا.

السيدة فوريرو هيرنانديز (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، تؤكد

كولومبيا من جديد التزامها بما اتفقت عليه الجمعية من أهداف وإجراءات لبناء عالم صالح للأطفال، وتكرر إقرارها بحقوق الطفل والمراهقين باعتبارها أولوية وطنية.

في كولومبيا، تعلو حقوق الفتيات والفتيان والمراهقين على حقوق الفئات الأخرى. وهذا الواجب مكرس في دستورنا، الذي يحدد أيضا واجبات الأسرة والمجتمع والدولة لحماية الطفل من جميع أشكال الهجران والعنف الجسدي أو المعنوي والاختطاف والاعتداء الجنسي والاستغلال في العمل أو الاقتصاد والعمل الخطير، من ضمن حالات أخرى من التعرض للأذى.

ويود وفدي أن يطلعكم على التقدم المحرز في مجال تحسين نوعية حياة أكثر من ١٦ مليون كولومبي من الفتيان والفتيات والمراهقين والتحديات التي يواجهها بلدي في هذا المجال.

فبالنظر إلى تعزيز رفاه الطفل وحقوقه، هناك سياسات ذات أهمية خاصة، تم اعتمادها في السنوات الأخيرة، أتاحت لنا تهيئة ظروف أفضل للتعايش والأمن في البلد، والحد من الجرائم، وإحداث الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ونتيجة ذلك، تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي بناء بيئة أكثر أمانا واستقرارا، يستطيع الفتيان والفتيات فيها تنمية قدراتهم الفردية. وعلاوة على ذلك، كان اعتماد قوانين وسياسات محددة أساسيا في تعزيز الإطار التنظيمي وإجراءاتنا والمنظومة المؤسسية المسؤولة عن تحقيق تنمية الطفل بصورة شاملة.

وباعتماد قانون جديد للطفولة والمراهقين عام ٢٠٠٦، يُعتبر أطفال كولومبيا الآن أصحاب حقوق، وليسوا مجرد موضع حماية. ويسعى هذا الإطار القانوني الجديد إلى ضمان نمائهم المتكامل بحيث يمكنهم النمو في نطاق أسرهم ومجتمعهم المحلي، في بيئة آمنة، توفر الحماية. ومنذ الطفولة المبكرة، يجري التركيز على ضمان الحقوق الأصيلة مثل الهوية والتعليم والرعاية الصحية والتغذية؛ وبرنامج تلقيح شامل؛ والحماية من أي شكل من أشكال سوء المعاملة أو الاعتداء. وإلى ذلك، لدينا خطة تنمية وطنية للفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠ عنوانها ”دولة المجتمع المحلي: التنمية للجميع“، تتضمن استراتيجيات لتحسين معاملة الأطفال وخدمات رعايتهم، وخاصة ما كان منها يتصل بالطفولة المبكرة.

وكانت نتيجة الدعم المستمر، المقدّم من حكومة الرئيس ألفارو أوريبه فيليز طوال السنوات الخمس الماضية، التمكّن من مضاعفة الميزانية المستثمرة في الأطفال من قبل المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة، وهو الكيان الرئيسي في منظومات مؤسسات إعداد السياسات المحددة المعنية بالطفولة وتنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، حوَّل تعديل دستوري اعتُمد في تموز/يوليه، مدفوعات جديدة من موارد الميزانية إلى الرعاية الشاملة بالطفولة المبكرة، يمكن اعتمادها عندما يتجاوز معدل نمو الاقتصاد الوطني ٤ في المائة سنويا. وهذا الإصلاح مشجع إذا ما أخذنا في الاعتبار أن النمو الاقتصادي تجاوز مؤخرا ٦ في المائة سنويا.

ومن منجزاتنا في مجال السياسات العامة في السنوات الأخيرة، المضي قدما في مبادرة ”كولومبيا لأجل طفولة مبكرة“، وهي سياسة للأمن الغذائي وأمن التغذية، تتضمن المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وبرنامجي ”اصنعوا السلام“ و ”الإسكان والرعاية“، اللذين يستهدفان الأسر، لمكافحة العنف المترلي؛ واستراتيجية للقضاء على عمالة الأطفال؛ وبرنامج دعم للأطفال والشبان المشردين يحظى بدعم الاتحاد الأوروبي؛ وسياسة خاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، تشمل تعزيز الصحة.

وفي مجال التعليم، يتقدم البلد بخطى ثابتة في سبيل تحقيق الشمول العام للتعليم الأساسي بحلول ٢٠١٠ وزيادة ملموسة في التعليم الأوسط والعالي. وقد أُنجز ذلك كله من دون تمييز بين الذكور والإناث فيما يتصل بإمكان انتفاعهم من نظام التعليم. وتعتزم الحكومة أيضا تحقيق هدف توفير التعليم المبكر والاهتمام الشامل لـ ٠٠٠ ٤٠٠ فتى وفتاة إضافيين، دون الخامسة من العمر.

أما فيما يتعلق ببرامج الغذاء والتغذية، فقد انتقلت الدولة من إفادة ٣ ملايين طفل في عام ٢٠٠٢ إلى ٩ ملايين في ٢٠٠٧، والهدف هو بلوغ ١٢ مليون طفل في نهاية ٢٠١٠.

وأما فيما يتعلق بجنوح الأحداث ومخالفتهم القانون، فقد تم اعتماد نظام خاص جديد للمسؤولية الجنائية، ذي طابع تعليمي ومحدد ومتمايز، يتقدم تنفيذه تقدما تدريجيا.

ويقوم أيضا المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، بالتنسيق مع وزارتي التعليم والحماية الاجتماعية وديوان المظالم ومكتب المستشار السامي للإدماج الاجتماعي وغير ذلك من منظمات التعاون الدولية – بتنفيذ برنامج لتوفير الرعاية للأطفال والمراهقين الذين فُصلوا عن الجماعات المسلحة غير المشروعة. واعتبارا من مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قدّمت المساعدة إلى ٤١٦ ٣ طفلا وشابا من ذلك القبيل، من خلال التدابير التعليمية والسيكولوجية والحمائية، وإعادة حقوقهم إليهم ومتابعتهم، وهذا كله من منظور جنساني. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تدابير شاملة، اتخذت لمنع استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة، تشمل سياسات للطفولة على صعيدي الإدارات والبلديات؛ وحملات لتوعية المجتمعات المحلية؛ وبرامج اجتماعية تركّز على البلديات المعرّضة لخطر شديد؛ وتشجيع مشاركة الشباب في برامج الوقاية؛ ونظم الإنذار المبكر؛ ودرء شتى حالات العنف المترلي. وتحظى هذه الخطوات بدعم اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة الدولية ومجموعة كبيرة من الدول. وقد عززت أيضا القوات المسلحة الكولومبية، التي تحترم واجبها القاضي بعدم تجنيد الأطفال، استراتيجياتها للحيلولة دون استخدام الجماعات المسلحة غير المشروعة للأطفال، بما في ذلك تنظيم حملات توعية.

وفي سبيل زيادة تعزيز اتقاء تلك الظاهرة، أنشأت الحكومة الوطنية في ٣ كانون الأول/ديسمبر اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين والشباب واستخدامهم من قبل الجماعات المنظمة غير المشروعة. وهذه اللجنة، التي يترأسها نائب رئيس البلاد، ستتيح لنا أن ننفذ بكفاءة السياسات الوطنية المتعلقة بمنع التجنيد باتخاذ تدابير عملية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وفي سبيل توطيد المنجزات المكتسبة حتى اليوم، يجري تطبيق استراتيجية معنونة ”وقائع وحقوق: البلديات والإدارات العاملة من أجل الطفولة والمراهقين والشباب“ برعاية المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة ومكتب المدعي العام الوطني، وبالتعاون مع اليونيسيف.

وعملا بالقانون الخاص بالطفولة والشباب، وضعت الدولة كذلك خطة وطنية للطفولة والشباب للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، بعنوان ”كولومبيا: بلد للفتيان والفتيات“، تقضي بأن يتمتع كل الأطفال بلا استثناء بظروف معيشية وافية وبالحماية والنماء والمشاركة في غضون عقد واحد.

وتدعو كولومبيا المجتمع الدولي إلى أن يواصل تقديم الدعم للأهداف التي حددناها في سياساتنا الوطنية، لا سيما في أشد مناطق البلاد تعرضا للخطر. وعزم البلدان المانحة

والمتعاونين سيكون حاسما للتنفيذ التام والفعلي للسياسات الرامية إلى توطيد ظروف معيشة أفضل وضمان حقوق الطفل.

ومن هذه القاعة، أُطلق نداء – باسم المستضعفين والمستغلين والأطفال غير المحميين – للحصول على رد إيجابي على اقتراح الرئيس ألفارو أوريبه فيليز. في موسم الأعياد هذا، نتمنى للطفل إيمانويل، الذي ولد في الأسْر – لأنه لا يزال مع أمه ضحية للخاطفين – أن يستعيد حريته ويقضي عيد الميلاد هذا بكل مسرّة.

أطلب الآن من زميلي، خوسيه غريغوريو أوسبينو، مندوب الشباب في وفدنا، أن يقول بضع كلمات.

السيد أوسبينو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إن العمل الشامل والمشترك للكبار والشباب والأطفال عمل أساسي. ويشكل التزام جميع الدول، الذي من المقرر التصديق عليه اليوم في هذه الجمعية، خطوة أساسية في توطيد وحفظ بيئة للسعادة والحب والتفاهم ستمكننا من تحقيق أحلام صبيان العالم وفتياته ومراهقيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غونتر نووك، مفوض الحكومة الاتحادية لسياسات حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية في ألمانيا.

السيد نووك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي شرفي أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى بالنيابة عن الحكومة الألمانية. وترحب ألمانيا بهذه المبادرة الحسنة التوقيت لإعادة تنشيط الجهود الدولية لإنشاء عالم صالح للأطفال وتؤيد تأييدا تاما هذه المبادرة، وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بجميع الأطفال الموجودين هنا اليوم.

بشهادة أطفال العالم، ألزم رؤساء الدول والحكومات والوفود الممثلة لـ ١٩٠ بلدا في العالم بلدانهم في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢ بجدول أعمال طموح ومقيد زمنيا ذي أهداف محددة للأطفال وبإطار زمني لبلوغ هذه الأهداف. وأعربنا عن تصميمنا الثابت على اغتنام الفرصة التاريخية لتغيير العالم لصالح الأطفال ومعهم.

إن ألمانيا استمعت بتأن للنداء الصادر من الدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠٢. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، وافقت الحكومة الاتحادية على خطة عمل وطنية معنونة ”من أجل ألمانيا صالحة للأطفال بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠“. وتسعى الخطة لوضع سياسات للأطفال والشباب بوصفها مجالا للسياسة قائما بذاته. وتتضمن الخطة حوالي ١٧٠ تدبيرا من المقرر تنفيذها بحلول عام ٢٠١٠ بغية تحسين حياة الأطفال والأسر. وهي مقسمة إلى ستة مجالات للعمل ذات أولوية وطنية هي: توفير الفرص المتساوية من خلال التعليم؛ والتنشئة الخالية من العنف؛ وتهيئة حياة وبيئة صحيتين؛ ومشاركة الأطفال والشباب؛ وتنمية مستوى كاف لمعيشة الأطفال؛ والالتزامات الدولية.

وفي وضع الخطة، عملت الحكومة الألمانية بشكل وثيق مع الأطراف الفاعلة الرئيسية من السياسة والمجتمع المدني. وسينشر تقرير مرحلي وطني مؤقت في عام ٢٠٠٨. وتمشيا مع توصيات الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢، فإن التقرير القطري الثالث لألمانيا عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل سيشمل تقييما آخر لخطتنا الوطنية للعمل.

وبغية بلوغ أهدافنا الوطنية وزيادة تعزيز حقوق أطفالنا وحمايتها، اتخذت الحكومة الاتحادية أيضا إجراء تشريعيا في الأعوام الأخيرة، تشمل اعتمادها هذا العام قانونا بشأن ائتمان الأطفال وإجازة الأبوة. وإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة الاتحادية برامج محددة لزيادة تحسين حياة الأطفال، مثل برنامج للاستثمار الإنتاجي، معنون ”مستقبل التعليم والرعاية“، بغية زيادة امتداد اليوم المدرسي طيلة

النهار في ألمانيا، فضلا عن حملة لتطوير تقديم المساعدة المبكرة للوالدين والأطفال ونظم اجتماعية للإنذار المبكر بغية تحديد المخاطر ومنع التهديدات لرفاه الأطفال.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وافقت الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والحكومات المحلية في ألمانيا على أن تضاعف ثلاث مرات عدد أماكن رعاية الطفل المتوفرة للأطفال تحت سن ثلاث سنوات إلى ٧٥٠ ٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٣. وستتخذ الحكومة الاتحادية التدابير المرافقة بغية تحسين نوعية العمل في مرافق رعاية الطفل. كما تعتزم الحكومة الاتحادية تقديم دعم مالي للشركات التي توفر رعاية الطفل.

وتهدف الحكومة الألمانية أيضا إلى إشراك الأطفال والشباب في اتخاذ القرار السياسي ووضع العمليات التي تؤثر على مستقبلهم. ويشارك الأطفال والشباب بشكل فعال في تطوير وتنفيذ خطتنا الوطنية للعمل. وتبرز النتائج المحرزة في تقرير للأطفال والشباب يستكمل الخطة.

وعلاوة على ذلك، ما زالت ألمانيا تؤيد تأييدا كاملا المبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي المنتديات الدولية لحقوق الإنسان بغية جعل حقوق الأطفال أولوية في السياسات الدولية وعمليات اتخاذ القرار. وفي النصف الأول لعام ٢٠٠٧، اقترحت ألمانيا وضع مبادئ توجيهية جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل. واستكمل المشروع بنجاح قبل يومين باعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي للمبادئ التوجيهية. وهي تقدم دليلا إضافيا على تصميم الاتحاد الأوروبي على منح حقوق الأطفال الأولوية القصوى في سياسته الخارجية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن ألمانيا تتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق مع جميع الشركاء المتفقين في الآراء وعلى جميع الصعد بغية تنفيذ حقوق الطفل والعديد من الالتزامات التي قُطعت في ذلك الصدد، وخاصة في مؤتمر القمة العالمي السابق من أجل الطفل والدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ وعلى النحو الوارد في الإطار الشامل للصكوك والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل الأطفال، والأمر الأكثر أهمية هو اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولاها الاختياريان.

وبالنيابة عن الحكومة الألمانية، أتمنى لهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى كل النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بودي بووليكسونو، نائب المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف في إندونيسيا.

السيد بووليكسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أسى وفدي لضحايا العمل الإرهابي البشع ولأسرهم وتعازيه لهما، ولشعب الجزائر وحكومتها، وكذلك موظفي الأمم المتحدة وأسرهم. وندعو بالشفاء العاجل للمصابين. ونشعر بالأسى لأنه كان من بين الضحايا طلبة وتلاميذ في المدارس، ونتوقع الاعتقال الفوري للجناة ومحاكمتهم، وفقا للقانون.

إن وفد إندونيسيا يسلّم بأهمية هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل الواردين في الوثيقة المعنونة ”عالم صالح للأطفال“.

ومرت خمس سنوات منذ أن أعلنت ١٩٠ بلدا التزامها، بما في ذلك ٦٩ من رؤساء الدول، بمجموعة من الأهداف المقيدة زمنيا لصالح الأطفال. وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف ”عالم صالح للأطفال“ يعترف بإحراز الدول الأعضاء نجاحات ملحوظة منذ عام ٢٠٠٢، ولكنه يؤكد أيضا على استمرار التحديات الخطيرة

في جميع المجالات ذات الأولوية. وبالتالي، لا بد لنا جميعا أن نسعى سعيا حثيثا إلى تنفيذها بصورة كاملة.

وتؤمن إندونيسيا بأن تنفيذ الأهداف الرامية إلى إيجاد عالم صالح للأطفال سيعزز بصورة قوية ما أحرز من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا شك أن مجموعتي الأهداف تشكلان برنامجا إنمائيا واحدا، وبما أنهما تكملان إحداهما الأخرى، فإن تحقيق إحداهما سييسر تحقيق الأخرى.

ومنذ اعتماد الإعلانات وخطط العمل، واصلنا في إندونيسيا العمل على أعلى مستوى سياسي ممكن من خلال البرنامج الوطني المعني بأطفال إندونيسيا لعام ٢٠١٥. وشرعنا في صياغة وتنفيذ التدابير اللازمة لإيجاد عالم جديد ملائم للأطفال، يركز على القضاء على الفقر الذي يعاني منه سكانها الفقراء البالغ عددهم ٣٧ مليون نسمة. ويشكل النمو الاقتصادي وإيجاد العمالة اثنين من الأهداف الرئيسية للحكومة الإندونيسية التي ساعدت على تجهيز الأسر والمجتمع برمته للعمل لتحقيق مصالح الطفل المثلى.

وفي ذلك السياق، أُنشئت في عام ٢٠٠٢ لجنة معنية بالتخفيف من حدة الفقر، ووُضع برنامج الأمل من أجل الأسرة، الذي يقدم المساعدة إلى الأسر ذات الفقر المدقع في بعض المقاطعات. وعلاوة على ذلك، أحرزت الإدارات السياسية الإقليمية ووزارات الحكومة المركزية بعض التقدم في هذا المجال، فضلا عن تعميم المساواة بين الجنسين.

والتعليم إجباري للأطفال حتى بلوغ سن الثالثة عشرة. وبحلول عام ٢٠٠٨، من المتوقع أن يُسجل كل طفل إندونيسي في برنامج التعليم الأساسي الإجباري. والعمل جار لزيادة التسجيل في المستوى الثانوي بصورة كبيرة. ولا تشير بيانات عام ٢٠٠٦ إلى أي اختلاف في معدلات التسجيل بين الفتيان والفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية. كما تعمل التشريعات المعنية بعمل الأطفال على منع دخولهم المبكر في أماكن العمل، وتشجع الأطفال على الالتحاق بالمدرسة.

وبغض النظر عن تعزيز قدرة الدولة على تعليم أطفالها، تتحسن المساواة بين الفتيان والفتيات من حيث نوعية التعليم. ويجري تنفيذ برامج معززة لمنع التخصصات المنحازة فيما يتعلق بنوع الجنس، ويجري تنقيح المناهج الدراسية لجعلها أكثر مراعاة للمسائل الجنسانية.

وحُددت أهداف عملية في مجال الصحة لتلبية احتياجات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية البالغ عددهم حوالي ٥ ملايين طفل. وهي ترمي إلى تخفيض معدلي وفيات الرضّع والأمهات بنسبة الثلث لكل منهما مقارنة مع مستوييهما عام ٢٠٠١. ووُضعت الخطط لتنفيذ برنامج وطني معني بصحة صغار المراهقين. وتُبذل الجهود لإحياء النظام الصحي المتكامل القائم على أساس القرية كي تستفيد منه الأمهات والأطفال في المناطق الريفية، التي يعيش فيها ٧٥ في المائة من أطفالنا الذي يعانون من سوء التغذية.

وعلاوة على ذلك، تتعرض صحة الشباب بصورة متزايدة للتهديد المتمثل في وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويجري تعميم الوقاية من الإيدز في المناهج التعليمية الوطنية، وتمكين صغار المراهقين، لا سيما الإناث كي يقين أنفسهن من الإيدز.

وبينما يلحق الجوع والمرض أضرارا بالغة بالأطفال، يعاني الشباب أيضا من أشكال مختلفة أخرى من الإيذاء والاستغلال البدنيين. وسُنت القوانين لحماية وتعزيز حقوق أولئك الأطفال الذين يجدون أنفسهم في أماكن نائية للعمل كخدم في المنازل ويتعرضون للإيذاء في العديد من الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، ترمي المعالجات الاجتماعية مثل حملة وقف العنف ضد الأطفال، التي أطلقتها في الشهر الماضي وزارة الدولة المعنية بتمكين المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى غرس القيم التي تجعل إيذاء الأطفال غير مقبول ثقافيا.

وإندونيسيا، اعترافا منها بالأخطار التي تحيق بالأطفال اليتامى، فإنها تهتم بحماية من تيتَّم منهم بفعل الكوارث الطبيعية، وتخفيض عدد أطفال الشوارع في البلد. وتماشيا مع سياستنا الوطنية لتعزيز وحدة الأسرة كأساس لتنشئة الأطفال، تدعم إندونيسيا بشدة لم شمل الأطفال الذين يتمتهم الكوارث مع أقربائهم. وتعافيهم بصورة تامة سيكون مرهونا بإيجاد بيئة داعمة تقدم لهم خدمات خاصة. وفي مقاطعة آتشي، وُضعت برامج موجهة للأطفال في مختلف البلديات لمساعدة الأطفال المصابين بالصدمة جراء التسونامي.

ومن بين التحديات الرئيسية في العالم التي ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ لإندونيسيا الحقيقة المتمثلة في حمل أطفال في سن الالتحاق بالمدارس السلاح واتخاذهم قرارات مصيرية في حالات الصراع. واسترشادا بنتائج دراسة ماشيل، يجب علينا أن نمارس أقصى قدر من الضغط لضمان عدم إيذاء الأطفال بهذا الشكل. ويجب ألا يكون هناك أي جنود أطفال في أي مكان.

وبينما تجري مداولاتنا هنا في نيويورك، يجتمع العالم في بالي، بإندونيسيا، لمناقشة مستقبل كوكبنا. وسيحدث اجتماع بالي من جوانب متعددة أثرا هاما على مستقبل الأطفال. والواقع أن الرئيس يودهويونو أكد على وجوب أن نفعل كل ما بوسعنا في الوقت الراهن من أجل مستقبل أطفالنا. وبالنظر إلى استمرار تدهور موارد كوكبنا، يجب أن نواصل تقديم ما يلزم من دعم للحوار والتعاون الدوليين.

وتيسر جميع مبادراتنا المختلفة إيجاد عالم صالح لأطفال إندونيسيا، غير أننا على وعي بأن البيئة الخارجية الدولية تحدث أثرا حاسما على الجهود الوطنية لتحسين الظروف بغية مساعدة الأطفال. ولا بد من مواصلة توفير التمويل من أجل التنمية، وبناء القدرات، وتحويل التكنولوجيا لمساعدة البلدان على التصدي للتحديات العديدة التي تؤثر على الأطفال.

وفيما يتعلق بجهودنا التي تشارك فيها المنظمات الدولية في الميدان، خلصنا إلى أن الإبقاء على الاتساق والتنسيق أمر حاسم لتفادي الازدواجية غير المجدية. وعلاوة على ذلك، يساعد ذلك على إيصال الخبرات إلى المناطق التي تشتد فيها احتياجات الأطفال. وسيمكّن هذا النهج من تكثيف عملية التنفيذ على جميع المستويات.

وإذ نقترب من عام ٢٠١٥، لا يذكّرنا هذا الاجتماع بما أنجزناه حتى الآن فحسب، بل أيضا بالعمل الذي ما زال يتعين علينا القيام به. وبالنسبة لإندونيسيا، تشكل رؤية عام ٢٠٠٢ تذكرة واضحة لجميع أصحاب المصلحة في إندونيسيا بمسؤوليتهم عن مستقبل الأمة، ولذلك، نحن نطالبهم بأن يبذلوا المزيد من الجهد لصون ذلك المستقبل. وتصر إندونيسيا على كفالة تعزيز قدرة ورفاه جميع أطفالها، لأن البشر هم أقيم مورد للدولة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ديلوروم ميرسايدوما، رئيسة قسم شؤون الشباب والرياضة والسياحة بمكتب رئيس جمهورية طاجيكستان.

السيدة ميرسايدوفا (طاجيكستان) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أتقدم بالتحية إلى الجمعية باسم حكومة طاجيكستان. وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أعرب عن امتناننا لدعوتنا إلى المشاركة في اجتماع اليوم.

لقد اختارت طاجيكستان، باعتبارها دولة مستقلة، الدولة الاجتماعية نموذجا لها. ويرد ذلك في دستورها ويحدد أولويات سياساتها الحكومية في مجال الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. وبالتالي، تعترف الحكومة بدعم الدولة للأسر والأطفال بوصفه أولوية قصوى. ويرتبط ذلك، في المقام الأول، بالمهام الملحة التي أُمليت في الماضي إبان فترة الاستقلال، وخلال المرحلة الانتقالية من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر.

كما أثر الصراع المدني وعواقبه تأثيرا سلبيا على الأسر والأطفال. ومن بين السكان البالغ عددهم ٧ ملايين نسمة، هناك ٢,٨ مليون تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وعلاوة على ذلك، أوجد ارتفاع معدل المواليد وهجرة اليد العاملة إلى الخارج مصاعب أخرى. غير أن إنجازات ملموسة قد تحققت في البلد، وبُذلت جهود جبارة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ومجال الحماية الاجتماعية ليس استثناء.

ومنذ أواخر تسعينات القرن الماضي، ظللنا ننفِّذ بالتدريج إصلاحات في القطاع الاجتماعي. وظللنا نزيد سنويا مخصصات الميزانية ذات الصلة، مركزين تركيزا وثيقا على الأيتام، والأطفال ذوي القدرات المحدودة، والأطفال ذوي السلوك غير السوي. وفي هذه المرحلة من الإصلاح، وبهدف تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتوصيات اللجنة المعنية بتلك الحقوق، وفقا لتقرير طاجيكستان الأولي، وتنفيذا لالتزاماتنا الدولية فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال ومصالحهم، تود الحكومة أن تثبت خطة عملنا الوطني لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠. وفوق ذلك، أنشأنا في عام ٢٠٠١، بدعم تقني من اليونيسيف، لجنة وطنية معنية بحقوق الطفل، يرأسها نائب رئيس الوزراء للشؤون الاجتماعية.

وفي عام ٢٠٠٦، أعدَّت الحكومة تقريرا ثانيا عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل آخذة في الاعتبار توصيات اللجنة المعنية بتلك الحقوق. وقد عكس ذلك التقرير الإنجازات المتعلقة بحماية حقوق الطفل، والمشاكل والتحديات في تنفيذ الاتفاقية، والخطط المقترحة للمستقبل.

وهذه السنة، أعدَّت الحكومة استراتيجية للتنمية الوطنية، تحدد الأولويات في المجالات العامة لسياسات الدولة، بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتسهيل حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتقوم تلك الاستراتيجية كليا على الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أعدَّتها الحكومة بالمشاركة مع المنظمات والجمعيات المانحة في البلد.

وقد أعددنا أيضا استراتيجية لحماية الصحة، بهدف تنفيذها بحلول عام ٢٠١٠، وبرنامجا لتنظيم الأسرة، يغطي جوانب صحة الأم والطفل. واعتمدت وزارة الصحة استراتيجية للإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال، وبرنامجا للتحصين، أسهم في استقرار مستوى الإصابة بالأمراض ومستوى وفيات الرضَّع والأطفال، وفي تحقيق مستوى عال من تغطية التحصين للأطفال دون السنتين من العمر.

واتخذت الحكومة خطوات لاعتماد التعريف الدولي لمعايير الولادة الحية، كما هي واردة في وثائق تحديد المعايير وفي التوصيات المنهجية. وفي عام ٢٠٠٢، اعتُمدت قوانين بشأن الملح المعالَج باليود، والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدنا استراتيجية البلد بشأن الصحة الإنجابية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٤.

لقد أعددنا استراتيجية وطنية لحماية صحة السكان أثناء الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠. ونقوم بتنفيذ برامج للتحصين والوقاية، بما في ذلك برنامج وطني للوقاية من الإيدز ومكافحته. وفي عام ١٩٩٧، أنشأنا لجنة وطنية معنية بفيروس الإيدز لدعم آليات تنسيق عمل القطاعات المشتركة بين الإدارات، التابعة للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإيدز. وتشكل اللجنة أيضا مركز رصد لتنفيذ مشروع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. واعتمدت الجمهورية برنامجا وطنيا لمكافحة أمراض المناطق الحارة طوال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام٢٠١٠. وقد تم أيضا إعداد برنامج لتطوير أسلوب حياة صحي إلى ٢٠١٠ وبرنامج وطني لمكافحة الالتهاب الكبدي ''ب'' والوقاية منه.

وينص دستورنا، على مجانية وإلزامية التعليم الأساسي في طاجيكستان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أقرّت حكومة جمهورية طاجيكستان المفهوم الوطني للتعليم، الذي يشكل الأساس لإصلاح شامل في ذلك المجال. واعتمد معيار نظام التعليم في البلد، وفقاً للمعايير الدولية، وقد شكل الأساس القانوني لعمل المؤسسات التعليمية الخاصة من مختلف الأنواع. وأنشأنا روابط الآباء والمعلمين في المدارس، وقدمت الحكومة مساعدات للطلبة ذوي الأسر الفقيرة. وفضلاً عن ذلك، نفَّذت مدارس رائدة في العاصمة مبادرة شاملة في مجال التعليم، تشمل حقوق الإنسان، بوصفها موضوعا إلزاميا في المنهج.

ومن أيار/مايو حتى آب/أغسطس ٢٠٠٥، نفَّذت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات الدولية، دراسة وطنية بشأن طبيعة عمالة الأطفال وحجمها. وقد نوقشت الدراسة بمشاركة واسعة من معظم فئات البلد،، بما في ذلك العاملون الحكوميون، والأكاديميون، ومراكز الأبحاث، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية. ووفقا لتلك الأسس، انضممنا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وصدَّقنا عليها.

وختاما، أود أن أذكر أن حكومة طاجيكستان جعلت الرفاه الاجتماعي أولوية في نظامها لحماية حقوق الطفل. وفي ذلك الصدد، تقيم حكومة بلدي إجراءاتها الإضافية على أساس دراسة إمكانيات مواصلة إدماج سياسة حماية حقوق الطفل في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، مستحدثة سياسات واستراتيجيات لتطوير الخدمات الاجتماعية، بالمشاركة مع المجتمع المدني، تعزيزا لعمل اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل في ظل حكومة البلد، ومواصلة رصد وتقييم آثار التشريع القائم على حقوق الطفل في جميع المستويات، وجعلها متناغمة مع المعايير والمقاييس الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة فرانسواز تابسوبا، الأمينة العامة لوزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني في بوركينا فاسو.

السيدة تابسوبا (بوركينا فاسو) (تكلمت بالفرنسية): قبل أن أبدأ، أود أن أؤكد أن وفدنا يؤيد البيان الذي ألقاه الوزير الغابي لشؤون المرأة والطفل، باسم الاتحاد الأفريقي، في الجلسة السادسة والستين.

ظل بلدي، بوركينا فاسو، يعمل دائما على احترام التزاماته تجاه الأطفال، وأثبت ذلك الاحترام، في نظر المجتمع الدولي، باعتماده الصكوك الدولية لحماية حقوق الطفل، وقد أكّدت ذلك تقارير المتابعة بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورعايته. وحتى الآن، تم تقديم التقريرين الثالث والرابع، الصادرين عن اللجنة المعنية بحقوق الطفل، والتقرير الأولي عن الميثاق الأفريقي، إلى اللجان الدولية المختلفة المعيَّنة لمتابعتها.

وفوق ذلك، فإن أولويات العمل المحددة في الدورة الاستثنائية المكرّسة للأطفال في أيار/مايو ٢٠٠٢ أدمجت في وثيقة تخطيطية: هي الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وأحد الاهتمامات الرئيسية هو حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والعمل الاجتماعي، والصحة، والتغذية، ومياه الشرب، والصرف الصحي ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ومن هذا المنطلق، بذلنا جهودا لمواءمة أهداف ومرامي الخطط الاستراتيجية أو البرامج مع أهداف ومرامي ”عالم صالح للأطفال“. كما أدمجت الأهداف المحددة عام ٢٠٠٢ في مختلف الخطط القطاعية، بالتوافق مع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. وأذكر، بين أشياء أخرى، خطة الـ ١٠ سنوات لتطوير التعليم الأساسي للفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، والخطة الوطنية لتطوير الصرف

الصحي للفترة نفسها، والإطار الاستراتيجي لمكافحة فيروس الإيدز للفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥ ومن عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، وخطة العمل الوطنية لبقاء الطفل، وحمايته وتنميته للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ والخطة الوطنية لإصلاح القضاء للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦.

ويجري تنفيذ جميع تلك الخطط المختلفة بفضل جهود الحكومة بدعم من الشركاء التقنيين والماليين، ومن المجتمع المدني في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية، والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي، وأعمال المتابعة والتقييم المنتظمة، والتأييد للسلوك المفضل لحقوق الطفل.

والمبادرات الأخرى المتخذة من جانب الحكومة وشركائها في التنمية، تجعل من الممكن متابعة التقدم نحو تحقيق أهداف ”عالم صالح للأطفال“. ويشمل ذلك، بين أمور أخرى، استخدام عمليات المسح الدورية أو لمرة واحدة، مثل مسح عام ٢٠٠٦ للمؤشرات المتعددة بشأن الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والاستبيان السنوي القائم بشأن المؤشرات الأساسية للرفاه ومسح عام ٢٠٠٣ بشأن الظروف المعيشية للأسر. ويجري تخطيط منهجي لدراسات آثار الخطط، والبرامج والمشاريع.

ومع أن تلك المبادرات جديرة بالثناء قطعا، فإن الأعمال التي تم تنفيذها حتى الآن كانت محدودة بسبب نقص التعبئة المالية، الذي يؤدي بدوره إلى استمرار الفقر، وإلى المشاكل الثقافية – الاجتماعية الثقيلة العبء وقصور الإجراءات المتخذة في مجال الإعلام، والتعليم والاتصالات. وبالرغم من الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة في بلدي، ما زلنا مفعمين بالأمل، بفضل الجهود المتفق عليها بالفعل وبفضل الحشد القوي لشركائنا.

وستمنح الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ أولوية للمسائل المتصلة بالتعليم والبقاء وحماية الطفل.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن القانون الإطاري الجديد ينص على أن التعليم يشكل أولوية وطنية وبالتالي فإن لجميع المواطنين الحق في التعليم بدون تمييز على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو العنصر أو الدين. والتعليم إلزامي للأطفال من سن ٦ سنوات إلى ١٦ سنة. وينبغي ألا يستبعد أي طفل من النظام التعليمي قبل سن ١٦ سنة ولا يمكن استبعاد أي طفل أو طفلة.

وفيما يتعلق بالصحة، يتواصل بذل جهود خاصة لإجراء تخفيض كبير في معدلات الوفيات النفسانية ووفيات الرضع وفي سوء التغذية لدى الأطفال دون سن خمس سنوات، وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب. وينبغي أن تؤدي هذه الجهود إلى زيادة موارد الميزانية لقطاع الصحة، وخاصة، في الأجل القصير، لبلوغ معيار نسبة ١٠ في المائة الذي حددته منظمة الصحة العالمية.

وبالنسبة للحماية، سيتم التشديد على إنشاء مراكز إدارية ثانوية للسجلات في القرى في جميع أنحاء بوركينا فاسو مع تسجيلات مجانية للمواليد في إطار فترة زمنية قانونية مدتها شهران بعد الولادة. كما ينبغي أن نذكر أن تنفيذ خطة متكاملة للاتصالات بغية مكافحة ممارسة الخفاض والزواج المبكر والاتجار بالبشر وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتجري الآن دراسة بشأن العنف ضد الأطفال.

وعلاوة على ذلك، وضعنا سياسة وطنية للعمل الاجتماعي، يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز رفاه السكان عموما، ورفاه الأفراد والأسر والفئات المعرضة للخطر بشكل خاص.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام وبجميع موظفيه على التنظيم الممتاز

لهذا الاجتماع وعلى الفرصة التي يتيحها للمجتمع الدولي للتركيز على مسألة هامة مثل حقوق الطفل.

وأود أن أشكر وأهنئ جميع الشركاء التقنيين والماليين على الدعم الذي قدموه للدول الأعضاء بغية تنفيذ برامج الأطفال، وبشكل أكثر تحديدا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على تصميمها وأنشطتها الجديرة بالكثير من التقدير التي مكنتنا من الإسهام في وضع تقرير استعراضي لمنتصف المدة ومن المشاركة في هذا الاجتماع.

ونتوقع الكثير من هذه الدورة التي نأمل أن تساعدنا نتائجها على زيادة تعزيز سياساتنا وأعمالنا من أجل رفاه الأطفال ونمائهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فيكتور خيورخي، رئيس مؤسسة شؤون الطفولة والمراهقة في أوروغواي، وللآنسة خيمينا لوزاردو والسيد أليكسيس أوليفيرا، مندوبي الشباب في أوروغواي.

السيد خيورخي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تضامن حكومة أوروغواي وشعبها مع شعب الجزائر فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت أمس.

كما أن وفد أوروغواي أراد أن يغتنم هذه الفرصة ليسهم المراهقون والشباب بآرائهم وتجارب حياتهم بشأن هذه المسألة التي نجتمع من أجلها اليوم. ولذلك أرجو أن يسمح لهم بأخذ الكلمة أولا لمدة قصيرة، وبعد ذلك سآخذ الكلمة مرة أخرى.

السيد أوليفيرا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أطلعكم على أمر بشأن الأطفال الذين يعيشون في الشوارع. فالأطفال في بلدي الذين يعشون في الشوارع، والذين يعملون، والذين يتسولون، غير قادرين على الدراسة. وتساء معاملتهم، ليس من جانب أبائهم وأمهاتهم فحسب بل من جانب المجتمع بأسره. وترفضهم بعض المؤسسات التعليمية. وحينما يرتكب شاب جريمة، وإذا لم يكن ذلك الشخص يعيش في العاصمة، فإن سيؤخذ بعيدا من أسرته وأصدقائه. وما اقترحه هو أن يشمل أي مشروع يأتي إلى بلدي حصصا للوظائف مخصصة للشباب الذين لا يجدون سوى فرص قليلة.

الآنسة لوزاردو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أحضر إلى هنا اليوم، بالنيابة عن جميع الشباب والمراهقين في أوروغواي. وهذه الرسالة موجهة إلى الشباب مثلي. وإننا معرضون لخطر بدء تعاطي المخدرات، ومن ثم يصبح من الصعب التخلص من تعاطي المخدرات. والمخدرات لا تشكل حلا لمشاكل المرء. ويتعين على المرء أن يتوقف ويفكر ويقاتل وأن يستمر بحياته وأن يكون سعيدا. ولذلك اقترح أن تقدم المدارس، من فترة مبكرة، المزيد من المعلومات بشأن جميع المخدرات الموجودة وعواقبها للذين يستهلكونها بالفعل، وأن يكون هناك المزيد من مراكز العلاج الجدي المكرسة للتصدي لهذه المجموعة من المشاكل.

السيد خيورخي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في الأعوام الـ ١٨ منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ظل المجال الاجتماعي الذي توفره بلداننا للأطفال والمراهقين زاخرا بالخلاف. وتم إحراز الكثير من التقدم في الناحية القانونية، وفي السياسات الاجتماعية التي تصدر من النظام السياسي، ولكن هذه الأعوام الـ ١٨ كانت فترة ارتداد كبير فيما يتعلق بتوزيع الثروة والإدماج الاجتماعي ونوعية حياة السكان عموما.

وهذه الحالة أثرت بصورة خاصة على الأطفال. وأصبح عالم الكبار أكثر عرضة للخطر من خلال أزمة الأسرة وتدهور نوعية العمالة والهجرة، بالترافق مع انهيار التضامن وعجز الدول عن كفالة الحقوق. وكل ذلك أدى إلى أزمة في الحماية والرعاية تؤثر بشكل رئيسي على الشباب والمراهقين.

وفي هذا السياق، وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الأعوام الأخيرة، فإن القضاء على الفقر والعمليات المتصلة به ما زالت تشكل الهدف الرئيسي في بناء عالم صالح للأطفال والمراهقين. وفي أوروغواي، في عام ٢٠٠٤، كانت نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر ٥٥ في المائة. وبعد عامين، في عام ٢٠٠٦، انخفض ذلك الرقم بنسبة ١٠ في المائة، ليصل إلى مستوى ٤٥ في المائة، وهي نسبة عالية بشكل مفرط بالنسبة لبلد مثل بلدنا، الذي لديه نسبيا عدد قليل من الأطفال والمرهقين. وحكومة أوروغواي تقوم الآن بوضع خطة للإنصاف تحت شعار ''نحو بناء أوروغواي المحمية اجتماعيا'' بحيث لا يترك أي شخص ليتولى شأنه بنفسه، وسيتم تنفيذ الخطة في ١ كانون الثاني/يناير.

وتتضمن هذه الخطة للإنصاف عددا من الأنشطة، ومن ضمنها نود أن نشدد على تحويل الأموال من خلال مخصصات الأسر، التي ستزيد من ١٤ دولار يوميا لكل طفل إلى ٣٢ دولار يوميا لكل طفل، وإلى ٤٥ دولار في حالة المراهقين، شريطة أن يكونوا ملتحقين بالنظام التعليمي. وفي عام ٢٠٠٨، ستصل زيادة التغطية إلى ٠٠٠ ٣٣ طفل – ولنتذكر أنه يوجد في أوروغواي أقل من مليون طفل ومراهق – وستصل زيادة التغطية في عام ٢٠٠٩ إلى ٠٠٠ ٥٠٠ طفل. ويجري وضع سياسات تعليم الأطفال والمراهقين ورعايتهم كذلك، بزيادة التغطية للطفولة المبكرة، من الميلاد إلى سن ثلاث سنوات، مع إيلاء اهتمام خاص للمحافظة على الجودة حتى بينما تزداد الأعداد، وتحسين الأداء والرعاية في المدارس الأولية والاندماج الاجتماعي من خلال التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاجتماعية للمراهقين.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى الحد من الفقر، وخصوصا بالنسبة للذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، وإلى توزيع الدخل. وتهدف الخطة في العُشر الأول إلى بلوغ متوسط زيادة قدره ٣٧ في المائة، وفي العُشر الأخير – والذي يشمل أكبر الدخول – سيكون هناك خفض مقداره ٦ في المائة. وسوف يستفيد ثمانية من كل عشرة صبيان وصبيات ومراهقين دون سن ١٨ عاما من الإصلاحات الواردة في هذه الخطة.

من ناحية أخرى، فإن العديد من هذه القضايا قضايا مشتركة على الصعيد الإقليمي في مبادرة ''فتيان وفتيات الجنوب''، إلى جانب قضايا أخرى، مثل السياسات المتعلقة بالطفولة المبكرة، ومسألة المراهقين الجانحين، وضرورة تنفيذ التدابير القانونية من منظور حقوقي.

وينسق نظام الحماية برمته البرامج الشاملة بين القطاعات، والقائمة بين المؤسسات وذات النطاق العالمي. ومن بينها برنامج حماية الأطفال والمراهقين من العنف، والذي أحرز هذا العام تقدما كبيرا، ليس من خلال إقرار الاتفاق المشترك بين الوكالات فحسب، بل وأيضا من خلال ما تم مؤخرا من اعتماد للقانون الذي يحظر العقاب البدني. وكذلك تم هذا العام العمل على استئصال الاستغلال الجنسي التجاري وغير التجاري. وقبل بضعة أيام فقط استطعنا أن نعلن حيازتنا لخطة وطنية، ولأول مرة في التاريخ.

إن مشاركة الأطفال والمراهقين تهمنا، ولقد أتى ذلك البرنامج بهذين الشابين اللذين رافقانا هذا الصباح.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام أوروغواي بضمان أن تصبح حقوق الأطفال والمراهقين حقيقة واقعة. إن هذه الحقوق مسؤولية الجميع، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمع الدولي. ولذلك نحث جميع الدول على مواصلة العمل من أجل عالم صالح للأطفال – وهو سيكون قطعا عالما أفضل للجميع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.